الموسم الثاني
للانصات المركزي

ستران عبدالله: رؤوس اقلام حول الرسائل السياسية في الشأن الكردي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 29
الخميس
2023/05/25
No. : 7798

انتصار ارادة المواطنين

الرئيس بافل للكتلة الخضراء

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

○ العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: فخر لانجاح تجربة الاقليم الديمقراطية وهيبة البرلمان
- الرئيس بافل: التوافق والتفاهم ضرورة وطنية نحو الوئام والاستقرار
- قوباد طالباني: بغداد هي العمق الستراتيجي للاقليم
- قوباد طالباني: خطوات ايجابية في ملف حقوق النساء ومواجهة العنف
- اوساط برلمانية وقانونية: ماحدث يخالف القوانين والنظام الداخلي
- خروقات الديمقراطي تطال جريدة الوقائع
- جماعة العدل: ليس أمامنا حل سوى الاتفاق والتوافق
- مقاعد المكونات في برلمان كوردستان تخضع للهيمنة الحزبية
- رفض كردستاني لأي تعديل على الموازنة يتعارض مع الاتفاق المشترك
- كتلة الاتحاد الوطني تطالب بضمان المستحقات المالية لاقليم كوردستان
- مع إقامة شراكات حديثة لمواجهة التحديات الماثلة
- رئيس الجمهورية: ضرورة الإسراع بإعادة النظر بقرارات الثورة المنحل
- أهمية توحيد الرؤى بين القوى السياسية ودعم البرنامج الحكومي
- رئيس الجمهورية: أهمية اعتماد المناهج الحديثة لتنمية مهارات الطلبة
- الاستقرار الذي يسود العراق حاليا ينعكس إيجابا على الاستثمار الدولي
- رئيس الجمهورية يعزي بذكرى استشهاد آية الله العظمى السيد الصدر
- السيدة الأولى: رعاية الطفولة أنبل عمل اجتماعي وإنساني
- السيدة الأولى: متحف شبكة الإعلام العراقي توثيق متميز لمسيرة الإعلام
- اعتقال جماعة متهمة بتخريب الأملاك العامة في جمجمال
- الحكيم : كركوك استقرار العراق
- مفوضية كركوك: اتهامات غير صحيحة في بيان الاحزاب التركمانية والعربية

○ قضايا كردستانية

- ستران عبدالله: رؤوس اقلام حول الرسائل السياسية في الشأن الكردي
- عبدالحسين شعبان: عن معاناة الكرد الفيليين

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د. إحسان الشمري: تباين رؤى القوى السياسية في فهم المصلحة الوطنية
- جميل عودة ابراهيم: حق المواطنين في حوكمة المؤسسات الحكومية

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- فريد زكريا: تركيا تلفت انتباه العالم بانتخاباتٍ غير نزيهة
- حسني محلي: هل يقرر اللاجئون السوريون مصير الانتخابات التركية؟
- بدا واضحا من الذي يؤيد بيع هذا الوطن الجميل
- بايك: يريدون خداع الناس لاستعادة السلطة،ويحاولون تقوية الفاشية

○ المرصد السوري و الملف الكردي

- حوار صالح مسلم: الإدارة الذاتية نموذج للحل في الشرق الأوسط

○ رؤى و قضايا عالمية

- سائد حامد أبو عيطة : السياسات الأمريكية وديمقراطية النظام العالمي
- التحديات التي تعترض مساعي واشنطن لتعزيز حضورها بالشرق الأوسط
- محمد فرج: ثلاث قمم وصورة العالم الجديد

العدد: 7798... 25-5-2023

موقفكم مبعث فخر لانجاح تجربة الاقليم الديمقراطية وهيبة البرلمان

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، ورفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة وآسو مامند عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي وقوباد طالباني المشرف على سكرتارية الرئيس مام جلال، في دباشان، الثلاثاء ٢٠٢٣/٥/٢٣ رئيسة برلمان كوردستان وكتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان كوردستان.

واشاد الرئيس بافل جلال طالباني في بداية الاجتماع، بالدور التاريخي والشجاع لكتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، مؤكدا دعم الاتحاد الوطني الكوردستاني الكامل لهم ولرئيسة برلمان كوردستان، والذين قاموا وبالاعتماد على النظام الداخلي لبرلمان كوردستان بمنع خرق القانون في الجلسة الاخيرة لبرلمان كوردستان، وانتصروا لارادة المواطنين ومنعوا كسر هيبة البرلمان، وقال: موقفكم بالامس لانجاح التجربة الديمقراطية في اقليم كوردستان مبعث فخر للاتحاد الوطني، والمخلصين من ابناء الشعب والتواقين للديمقراطية والذين يريدون اجراء انتخابات نزيهة في موعدها المحدد وعدم التلاعب بمصير واصوات المواطنين.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني: منذ بداية حدوث المشاكل السياسية

والقانونية حول ملف الانتخابات، عمل الاتحاد الوطني الكوردستاني بكل مسؤولية للتوافق والاتفاق الوطني واتخذت الخطوات اللازمة بين جميع الاطراف السياسية باتجاه تعديل قانون الانتخابات بالتزامن مع تفعيل مفوضية الانتخابات بعيداً عن فرض الارادات، وتنفيذ تطلعات جماهير شعب كورستان وعدم استخدام مقاعد المكونات لحسم الملفات المصيرية كما شاهدناه بالامس ومع الاسف حدث مالم نرده ان يحدث.

وحول ممثلي المكونات وتحديد مصيرهم، قال الرئيس بافل جلال طالباني: نحن ومنذ البداية طالبنا بان يكون هناك تمثيل حقيقي للمكونات وعدم استخدامهم في الصراعات السياسية والحزبية.

في جانب آخر من حديثه، اوضح الرئيس بافل جلال طالباني، الاوضاع العامة في اقليم كوردستان والعراق لاعضاء كتلة الاتحاد الوطني، وقال: كونوا كعهدكم دوماً مستندين الى القانون في خندق الدفاع عن حقوق المواطنين ولاتسمحوا باستخدام المؤسسات الشرعية والقانونية للمصالح الحزبية وتشويه هيبة المؤسسات الوطنية.

وخلال الاجتماع، اعرب الرئيس بافل جلال طالباني عن تفاؤله بتجاوز هذه المرحلة بدعم من المخلصين من ابناء الشعب والوطن، وقال: يجب ان تتعامل جميع الاطراف بمسؤولية تامة مع هذه الاوضاع الحساسة، وقال: يجب ان يكون تحقيق المصالح الوطنية من اولويات مهامنا.

وقال رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني: رغم المشكلة التي حدثت في البرلمان الا ان الاتحاد الوطني الكورستاني متمسك بموقفه الثابت وابوابه مفتوحة للحوار والتفاهم باتجاه معالجة المشاكل واجراء انتخابات نزيهة في موعدها المحدد.

» ابوابنا مفتوحة للحوار والتفاهم باتجاه معالجة المشاكل واجراء انتخابات نزيهة «

التوافق والتفاهم ضرورة وطنية نحو الوئام والاستقرار

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في دباشان،يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٥/٢٣ أوليفيي ديكوتيني القنصل الفرنسي العام في اقليم كوردستان.

وخلال اللقاء، ناقش الجانبان الاوضاع السياسية في اقليم كوردستان وملف الانتخابات، وفي هذا الصدد اوضح الرئيس بافل جلال طالباني موقف الاتحاد الوطني، وقال: لا يوجد اي سبيل لحل مشكلات اقليم كوردستان سوى الحوار والتفاهم، يجب على الجميع ايجاد آليات مناسبة ووطنية لحل المشكلات، وان نؤمن بالتوافق والتفاهم، وهذه هي الخطوة الوطنية التي تتجه بنا نحو الوئام والاستقرار.

في جانب آخر من اللقاء، ناقش الجانبان، تعزيز العلاقات الثنائية، واكدا ضرورة توسيع التنسيق بهدف تحقيق المصالح العليا وخدمة المصالح العامة.

قوباد طالباني: بغداد هي العمق الستراتيجي للاقليم

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٥/٢٣ في أربيل، مكسيم روبين القنصل العام الروسي في اقليم كوردستان، وبحث معه الوضع الداخلي في كوردستان والعلاقات بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية.

وقد اتفق الجانبان على ضرورة حل المشكلات بين الأطراف السياسية عن طريق الحوار والتفاهم، وألا يسمحوا للخلافات أن تؤثر على حياة ومعيشة المواطنين.

وفي محور آخر من اللقاء تم التباحث بشأن العلاقات بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، حيث أشار قوباد طالباني الى أن بغداد هي العمق الستراتيجي للاقليم وجل جهودهم تنصب في حل المشكلات جذريا في إطار الدستور، وبما يحفظ مصالح الجانبين.

وقال نائب رئيس الوزراء: «بعد سنوات طوال من الخلافات وعدم الاستقرار، فإن مواطني العراق واقليم كوردستان بحاجة الى الأمان، للعمل على تحسين الخدمات وتنمية الاقتصاد».

خطوات ايجابية في ملف حقوق النساء ومواجهة العنف

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٥/٢٣ ، صاحبة السمو الملكي السيدة صوفي دوقة إدنبرة والوفد المرافق لها.

وخلال الاجتماع الذي جرى في اربيل، بحضور السفير البريطاني والقنصل البريطاني العام في اربيل، سلط الجانبان الضوء على عدد من المواضيع الآنية، ووصف قوباد طالباني زيارة الدوقة صوفي الى اقليم كوردستان بالمهمة.

في جانب آخر من الاجتماع، ناقش الجانبان ملف حقوق النساء ومواجهة العنف الاسري، وقال قوباد طالباني: اتخذنا خطوات جيدة في هذا المجال بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة باتجاه نشر الوعي وانهاء العنف في اقليم كوردستان.

واضاف نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان: جهودنا ليست للقضاء على العنف ضد النساء والعائلة فقط، بل نعمل من اجل تطوير قدرات الشباب والنساء لكي يصبحوا جزءا فاعلا في المجتمع.

كما ناقش الاجتماع اهمية العلاج النفسي للناجين من الحروب والمآسي، بالاستفادة من التجربة البريطانية، وطالب قوباد طالباني، الوفد الضيف بدعم اقليم كوردستان لانه يحتاج الى مستلزمات كثيرة في هذا المجال.

اوساط برلمانية وقانونية:

ماحدث في جلسة البرلمان يخالف القوانين والنظام الداخلي

اكدت اوساط متعددة بان جلسة برلمان كوردستان التي عقدتها كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني يوم امس غير قانونية وتخالف جميع القوانين والاعراف البرلمانية، وكلما تمخض عنها فهو باطل ولاقيمة قانونية له.

فبالامس سعت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني الى حماية وحدة صف الاطراف السياسية وحصول توافق وطني حول اجراء انتخابات برلمان كوردستان وتفعيل مفوضية الانتخابات بالاتفاق بين جميع الاطراف السياسية.

مخالفة واضحة للنظام الداخلي

يقول البرلماني المستقبل ابو بكر هلدني خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: ان الجلسة التي عقدها برلمان كوردستان بمشاركة كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني فقط غير قانونية وتخالف النظام الداخلي لبرلمان كورستان،

واضاف: ان رئيسة برلمان كوردستان رفعت الجلسة وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٨ للنظام الداخلي لبرلمان كوردستان ومارست حقها الطبيعي والذي ينص على ان حق الاشراف ورفع الجلسة او تاجيلها من صلاحيات رئيسة البرلمان فقط.

مخالفة الاعراف البرلمانية

يقول ابوبكر هلدني: طوال السنوات الماضية وعمر برلمان كوردستان لم يحدث مثل ما حدث بالامس، ان يكون رئيس البرلمان حاضرا فيقوم نائب الرئيس باضافة فقرة على جدول الاعمال والتصويت عليها دون موافقة الرئيس.

وقال: ان جلسة برلمان كوردستان رفعت ولم تبقى مفتوحة لكي يشرف عليها نائب رئيس البرلمان، والجلسة انتهت وحدثت فوضى ودخلت القوات الامنية الى داخل البرلمان وهذا لم يحدث في تاريخ البرلمان لحد الان.

واوضح: ان المفوضية لم تفعل لحد الآن، لانه يجب تقديم السير الذاتية للمرشحين قبل ذلك وحتى اللجنة المشكلة من الكتل البرلمانية لتفعيل المفوضية لم تقدم تقريرها، ولم تحدد الآليات اللازمة لتفعيل المفوضية بعد، وعلى الاطراف السياسية عدم القبول بنتائج جلسة برلمان كوردستان لان هذا الامر يخص التجربة الديمقراطية في اقليم كوردستان وهذا ليس دفاعا عن اي طرف سياسي بل هو احترام لدور البرلمان والقوانين ومستقبل الديمقراطية في اقليم كوردستان.

رفع الجلسة حفاظا على وحدة الصف

تقول رئيسة برلمان كوردستان الدكتورة ريواز فايق: «من اجل الحفاظ على وحدة الصف الوطني وإجماع القوى السياسية، قررت استخدام صلاحياتي الحصرية والمطلقة ودون قيد أو شرط الموجودة في الفقرة ٣ من المادة ١٨ من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان التي تعطي لرئيس البرلمان صلاحيات حصرية ومطلقة لرئاسة الجلسة ورفعها وتأجيلها وتحديد يوم الاجتماع، لهذا قررت رفع جلسة اليوم الى وقت آخر وبرنامج عمل آخر».

صلاحيات رئيسة البرلمان

من ناحيته يقول الخبير القانوني علي التميمي خلال تصريح خاص لـPUKMEDIA: ان صلاحيات رفع جلسة برلمان كوردستان او تاجيلها من الصلاحيات الحصرية لرئيسة برلمان كوردستان وهي من يتحكم في الجلسة.

واضاف: كل ما يأتي بعد رفع جلسة البرلمان من قبل رئيسة برلمان كوردستان هو قرارات غير قانونية لايكون لها اي اعتبار.

واضاف: النائب لايحق له ادامة جلسة البرلمان بعد رفعها من قبل الرئيسة، الرئيسة كانت حاضرة في جلسة الامس وقررت رفعها، لذا فالقرارت التي صدرت بالامس غير صحيحة وتخالف القوانين المعمول بها.

مفوضية الانتخابات في العراق

وقال الخبير القانوني علي التميمي: تستطيع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق اجراء انتخابات برلمان كوردستان وهذا الامر قانوني.

واضاف: ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لديها مكاتب في محافظات اقليم كوردستان وتستطيع اجراء الانتخابات وفقا لقانونها النافذ رقم ٣١ لسنة ٢٠١٩، وهو يشمل جميع مناطق العراق واقليم كوردستان جزء من العراق، وهذا القانون يمنحها حق اجراء الانتخابات ولايوجد اي نص قانوني يمنعها من ذلك.

ضرورة الالتزام بالاتفاقات والتفاهمات

الى ذلك يقول زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني في برلمان كوردستان: «أصدرت رئيسة البرلمان القرار القانوني والنظامي الصائب برفع جلسة البرلمان وفق الفقرة ٣ من المادة ١٨ من النظام الداخلي للبرلمان لما يحتويه برنامج العمل من فقرة غير نظامية التي ادخلت عبر نائب رئيس البرلمان وسكرتيرة البرلمان دون ان تتوافق الكتل البرلمانية والاطراف السياسية».

وشدد رئيس كتلة الاتحاد الوطني على «ضرورة الالتزام بالاتفاقات والتفاهمات الحاصلة بين القوى والاطراف السياسية المتمثلة بتعديل قانون الانتخابات والتوافق على جميع المسائل المتعلقة بالعملية الديمقراطية في اقليم كوردستان».

ما بني على باطل فهو باطل

بهذا الصدد يقول الدكتور يوسف كوران المختص في القانون الدستوري في تغريدة له: «ان محاولة تفعيل مفوضية الانتخابات في كوردستان بطرق غير قانونية ومخالفة للشرعية البرلمانية، ازدراء كبير بالمؤسسات القانونية والدستورية في الاقليم وتلاعب خطير بمستقبل العملية والنظام السياسي الكوردستاني، فما بني على الباطل هو باطل».

خروقات الديمقراطي تطال جريدة «الوقائع»

اقدم الحزب الديمقراطي على انتهاك آخر للقانون، بنشره ما يسمى قرار تفعيل المفوضية الانتخابات في جريدة الوقائع الكوردستانية، اكثر من ذلك فقد سارع وزير العدل من الحزب الديمقراطي على نشر القرار غير القانوني تنفيذا لاجندة حزبه، ويقول رئيس كتل الاتحاد الوطني في برلمان الاقليم: «ان الاتحاد الوطني لن يلتزم بقرار غير قانوني».

وحول قرار تفعيل المفوضية ونشره في جريدة الوقائع، يقول زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان الاقليم خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « لايوجد اي قرار قانوني ودستوري ونظامي حول تفعيل مفوضية الانتخابات في الاقليم، وان ما نشر في جريدة الوقائع حول هذا الموضوع هو انتهاك آخر للقانون».

«لن يلتزم الاتحاد الوطني بقرار تفعيل المفوضية، لان مجمل العملية كانت غير قانونية وغير نظامية، حيث ان الاتحاد الوطني لايعمل ضد القانون ولايريد خرق القانون والنظام».

وزارة العدل يقدم الامور غير القانونية على القانونية

وافق برلمان اقليم كوردستان على عدد من القوانين المهمة لمصلحة العامة ولم تنشر وزارة العدل اي منها في جريدة الوقائع لتدخل حيز التنفيذ، لكنه سارعت بتقديم قرار تفعيل المفوضية غير القانونية ونشرته في جريدة الوفائع التابعة لوزراة العدل.

يقول لقمان وردي نائب رئيس كتلة الاتحاد الوطني في برلمان كوردستان في تصريح لـ(PUKMEDIA): « نشر

القرار غير القانوني بتفعيل مفوضية الانتخابات في جريدة الوقائع، خطوة غير قانونية اخرى للحزب الديمقراطي عبر وزير العدل، في حين هناك قوانين اخرى وافق البرلمان على تشريعها ولم تنشر لحد الان في جريدة الوقائع».

« قانون العمل وقانون التربية من القوانين المهمة التي صادق البرلمان عليها قبل اكثر من شهرين، لكن لم تنشر في جريدة الوقائع لحد الان» يقول لقمان وردي.

الوقائع تنشر قرارا غير قانونيا

بدأت مسألة تفعيل مفوضية الانتخابات عبر اجراءات غير قانونية، وانتهى بنشر القرار في جريدة الوقائع بصورة غير قانونية.

يقول عباس فتاح نائب رئيس اللجنة القانونية في برلمان كوردستان في تصريح لـ(PUKMEDIA): « ان مسألة تفعيل مفوضية الانتخابات وادخاله كفقرة في برنامج عمل جلسة البرلمان وجلسة البرلمان حولها واقرارها بصورة غير قانونية ثم نشرها في جريدة الوقائع عبر وزارة العدل كانت كلها غير قانونية، ولايوجد شيء اسمه تفعيل المفوضية».

« ان الحزب الديمقراطي لم تورط كتلته البرلمانية وما يسمى بالمكونات في هذه القضية، بل ورط وزير العدل في انتهاك القانون وفرضت الهيمنة الحزبية عليه، في حين كان وزير العدل سكرتيرا لبرلمان كوردستان خلال ثلاث دورات سابقة ومن المفرتض ان يكون لديه خبرة حول نظام الداخلي وقانون البرلمان، لكنه تورط في هذه الخروقات القانونية» يقول عباس فتاح.

واكد نائب رئيس اللجنة القانونية في برلمان كوردستان: « لم تكن حرص الحزب الديمقراطي في تفعيل المفوضية من اجل اجراء الانتخابات في موعدها، بل كان يريد ابعاد الاطراف السياسية، حيث يعلم الديمقراطي ان ادامة الصراعات السياسية تقلل من امكانية اجراء الانتخابات».

جريدة الوقائع

جريدة الوقائع تصدرها وزارة العدل في حكومة اقليم كوردستان، تنشر جميع قرارات وقوانين التي تصدر من البرلمان وحكومة الاقليم ويعطي شرعية التنفيذ للقوانين والقرارات الصادرة من الجهات المعنية، لكن الجريدة وقعت تحت هيمنة الحزب الديمقراطي عبر وزير العدل وتنفذ الاجندة الحزبية.

يحرص الاتحاد الوطني الكوردستاني دوما على سيادة القانون واسقلال السلطة القضائية في اقليم كوردستان والعراق وقدمت تضحيات كثير في سبيل الديمقراطية والقانون، ويبذل الان جهودا متواصلة لاعطاء غطاء قانوني جديد في مؤسسات السلطة السياسية في اقليم كوردستان عبر اجراء انتخابات شفافة ونزيهة واعطاء وجهة ديمقراطية من تجربة الاقليم للمجتمع الدولي عبر السير على خطى الرئيس الراحل الرئيس مام جلال الذي كان يحرص دوما على سيادة القانون.

PUKMEDIA

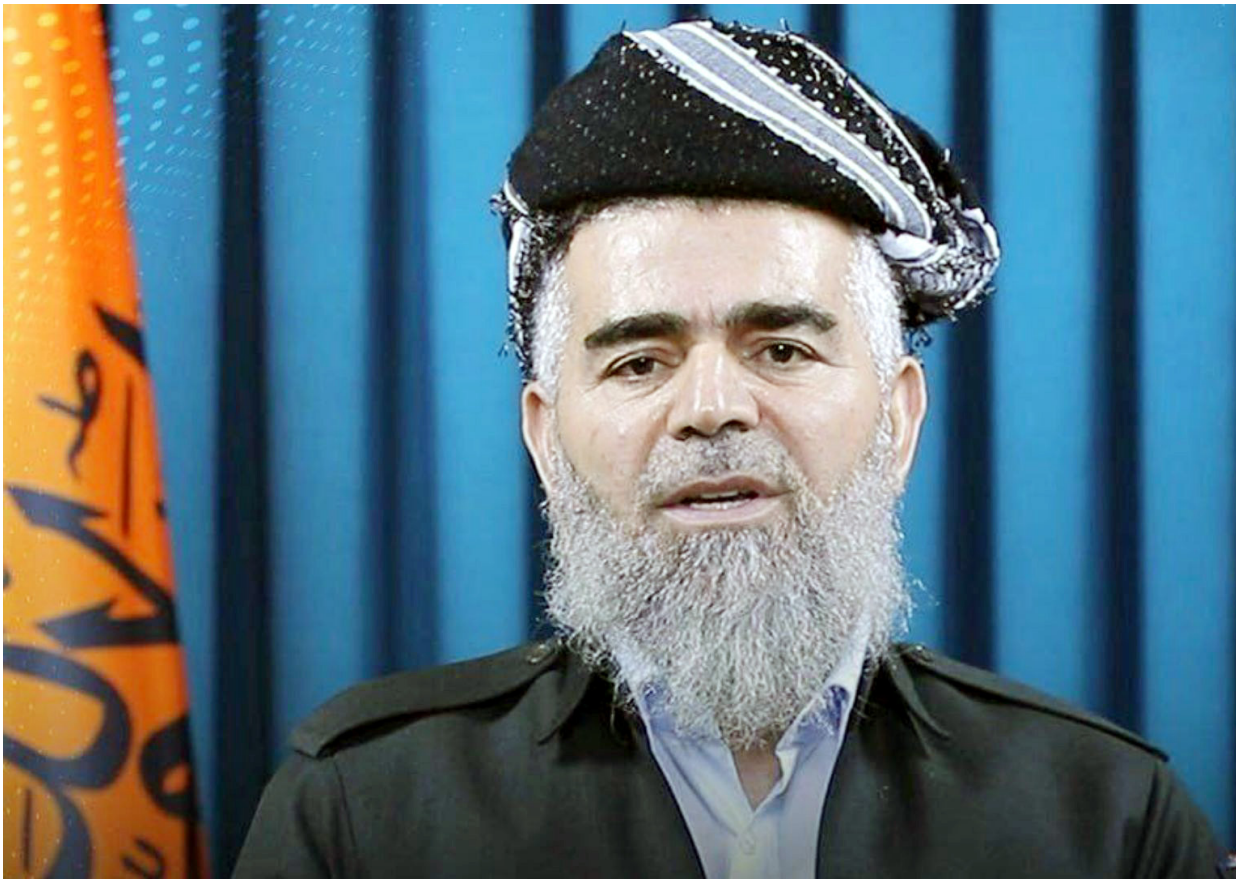

جماعة العدل: ليس أمامنا حل سوى الاتفاق والتوافق

حذر أمير جماعة العدل الكوردستانية علي بابير، من مغبة المضي في تشريع قانون الانتخابات وإعادة تفعيل مفوضية الانتخابات بعيدا عن التوافق والاتفاق مع الأطراف السياسية في الإقليم.

وقال بابير في بيان: إن "كسر هيبة مؤسسات إقليم كوردستان سبب اضمحلال الإقليم وكسر شوكته"، مؤكدا أن "الشعارات الفارغة لا تغني من فقر ولا تسمن من جوع".

وشدد على "ضرورة التزام الجميع بالمبادئ والقوانين من حماية للإقليم وديمومته، وألا تعتبر أي جهة سياسية البرلمان ملكا لها ولحزبها، لأن الإقليم ومؤسساته في الأساس ملك للشعب".

وحذر علي بابير من أن "فرض إرادة خاصة على الإقليم يتعارض مع أسس السلم الأهلي والتعايش السلمي والتوافق الوطني وقبول الآخر ولا يرجى منها خيراً"، داعيا إلى "استخلاص العبر والدروس من أخطائنا السابقة والحكم غير الرشيد الذي أدير به بلدنا".

وتابع: "كفانا إحراجا لأنفسنا أمام هذه الجهة أو تلك، وليعلم جميعنا أن ليس أمامنا حل سوى الاتفاق والتوافق تعديل قانون الانتخابات وإعادة تفعيل المفوضية، وقد قيل قديما (من ضاق به العدل فالجور عليه أضيق)".

مقاعد المكونات في برلمان كوردستان تخضع للهيمنة الحزبية

المكونات في اقليم كوردستان لديها ١١ مقعداً برلمانيا، هذه المقاعد حددت وفقا لمشروع متكامل قدمه فقيد الامة الرئيس مام جلال لكي يكون للمكونات تمثيل حقيقي في البرلمان، الان مانراه مع الاسف بان هذه المقاعد تستخدم من قبل الحزب الديمقراطي لحسم الملفات التي تخدم مصالحه الحزبية، وبدلاً من التوافق والتفاهم والحوار حول قانون الانتخابات وتفعيل المفوضية، حصل ما شاهدناه في الجلسة السابقة للبرلمان، التي اكدت اوساط قانونية وبرلمانية بانها كانت مخالفة للقانون جملة وتفصيلاً.

الرئيس مام جلال حدد مقاعد المكونات

تقول حسيبة عبدالله عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان مشروع مشاركة المكونات في برلمان كوردستان هو مشروع فقيد الامة الرئيس مام جلال الذي دافع بشكل كبير عن حقوقهم.

واضافت: ان الرئيس مام جلال اكد ضرورة وجود مقاعد للمكونات في برلمان كوردستان وان يكون لهم تمثيل حقيقي داخل البرلمان وجميع المؤسسات الحكومية الاخرى.

استخدام مقاعد المكونات

تقول حسيبة عبدالله: ان مشاركة المكونات خطوة جيدة، لكن مع الاسف مانراه الآن في برلمان كوردستان هو تحجيم لحقوق المكونات واستخدام مقاعدهم من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

واضافت: ان هذا الحزب يسيطر بشكل كامل على مقاعد المكونات التي يبلغ عددها ١١ مقعداً، وهؤلاء لايمثلون مكوناتهم بل هم يمثلون هذا الحزب السياسي، حيث يتم استخداهم لحسم بعض الملفات داخل البرلمان.

يجب ان تلعب المكونات دورها الحقيقي

تقول حسيبة عبدالله: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد ان تلعب المكونات دورها الحقيقي وفقا لمشروع الرئيس مام جلال ولاتخضع لاي ضغوط سياسية.

واضافت: لكن مع الاسف ممثلي المكونات في برلمان كوردستان هم اعضاء في الحزب الديمقراطي الكوردستاني ويتسلمون اوامرهم منه.

واوضحت: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد توزيع مقاعد المكونات على جميع المناطق بشكل عادل، لانه في منطقة كرميان يوجد العديد ابناء القومية التركمانية، وفي محافظة حلبجة توجد نسبة كبيرة من الكاكائيين وفي السليمانية هناك مسيحيين، فلماذا تنحصر مقاعد المكونات في اربيل ودهوك؟، يجب ان توزع مقاعد المكونات على جميع محافظات اقليم كوردستان لكي لايصبحوا اداة بيد اي طرف سياسي.

ممثلو المكونات وصلوا الى البرلمان باصوات الحزب الديمقراطي

تقول روزان حمه كريم عضوة كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان كوردستان لـPUKMEDIA: ممثلو المكونات في برلمان كوردستان ليسوا ممثلين حقيقين عن مكوناتهم بل وصلوا الى البرلمان باصوات القوات الامنية للحزب الديمقراطي واغلبهم من كوادر ذلك الحزب.

واضافت: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الداعم والمساند الحقيقي لحقوق المكونات، وهو يطالب بان يكون للمكونات تمثيل حقيقي في برلمان كوردستان.

الاتحاد الوطني يؤمن بحقوق المكونات

يقول كاروان كزنيي عضو كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان كوردستان لـPUKMEDIA: ان ممثلي المكونات في برلمان كوردستان لايمثلون مكوناتهم بل اصبحوا سببا لتخريب التوافق الوطني.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل وفقاً لنهج فقيد الامة الرئيس مام جلال في حماية حقوق المكونات، لكن مع الاسف مقاعد المكونات في برلمان كوردستان اصبحت الان سببا لتخريب التوافق الوطني في اقليم كوردستان.

PUKMEDIA

رفض كردستاني لأي تعديل على مشروع الموازنة يتعارض مع الاتفاق المشترك بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية

عقد مجلس وزراء إقليم كوردستان، الأربعاء ٢٤ أيار (مايو) ٢٠٢٣، اجتماعه الأسبوعي الاعتيادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني ونائب رئيس المجلس قوباد طالباني.

وخُصصت الفقرة الأولى من جدول أعمال الاجتماع، لعرض آخر المستجدات الخاصة بمشروع قانون الموازنة العامة للاتحادية للسنوات ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥، ومناقشة المواد والفقرات المتعلقة بالاستحقاقات المالية لإقليم كوردستان، ولا سيّما المواد التي أُدخلت عليها تعديلات في اجتماع مجلس الوزراء العراقي ٢/٥/٢٠٢٣ ومنها تعديل المادة ١٢، فضلاً عن حذف العبارة التي كانت تعرقل إرسال المستحقات المالية للإقليم.

وتطرق الاجتماع إلى المحاولات التي يسعى إليها عدد من أعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي لغرض تعديل المادتين ١٣ و١٤، من خلال مقترحات تتنافى وتتعارض مع حقوق إقليم كوردستان واستحقاقاته المالية التي اتفق عليها وأقرها كل من مجلسي وزراء حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، إذ أُدرجت وثُبتت في إطار الاتفاق الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٤ وكذلك في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية.

وقدم رئيس مجلس الوزراء خلال الاجتماع، إيجازاً عن المفاوضات بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، والتي تمخض عنها اتفاق يصب في مصلحة الجانبين، وتحت سقف الدستور، ويضمن مستحقات الإقليم في مشروع قانون الموازنة، مما يتحتم الإسراع في إقرار الموازنة واحترام الحقوق والاستحقاقات الدستورية لإقليم

كوردستان، ويجب عدم إدخال أي تعديل أو تغيير على المشروع، خارج نطاق بنود الاتفاق والتفاهم المشترك بين الطرفين.

كما جدد رئيس مجلس الوزراء التأكيد على أن إقليم كوردستان قد أوفى بجميع التزاماته، وبالتالي ينبغي على الحكومة الاتحادية تحمل مسؤولياتها وأداء واجبها وتأمين حقوق إقليم كوردستان واستحقاقاته، أسوة بباقي مناطق العراق.

وفي هذا السياق، قرر مجلس الوزراء أن يستمر الوفد التفاوضي في التنسيق والتواصل مع الحكومة الاتحادية وأعضاء مجلسي الوزراء والنواب من الكتل الكوردستانية لمنع أي محاولة تهدف لانتهاك حقوق الإقليم واستحقاقاته التي نصّ عليها الدستور وتجلّت بوضوح في الاتفاق بين الحكومتين ومشروع قانون الموازنة.

وفيما يتعلق بالمستحقات المالية لإقليم كوردستان خلال الأشهر الخمسة من سنة ٢٠٢٣، صادق مجلس الوزراء على مقترح سكرتير مجلس الوزراء آمانج رحيم ويتمثل بمفاتحة مجلس الوزراء الاتحادي بكتاب من أجل العمل بالمادة ١٣ من قانون الإدارة المالية الاتحادية لسنة ٢٠١٩، ويتضمن إرسال ١/١٢ (واحد على اثني عشر) من النفقات التشغيلية الخاصة بالإقليم للعام السابق، بعد أن تمت تدقيقها من قبل الفريق المشترك في ديوان الرقابة المالية والمحاسبة، على غرار الآلية المتبعة في دفع نفقات المحافظات الأخرى العراقية اعتباراً من ٢٠٢٣/١/١، وعدم التمييز بين إقليم كوردستان وباقي مناطق العراق بهذا الصدد، والإقليم مستعد لتحمل أي التزام وفقاً لأحكام قانون الإدارة المالية الاتحادية.

وفي الفقرة الثانية من جدول الأعمال، ناقش مجلس الوزراء وضع الآلية المناسبة لتنفيذ القرار الذي اتخذه في اجتماعه السابق بشأن إعادة تنظيم المالية العامة في الإقليم.

وبعد المناقشات والمداولات واقتراح جملة من التعديلات، صادق مجلس الوزراء بالإجماع على جميع فقرات القرار، مع الأخذ بنظر الاعتبار التعديلات التي أدخلها في القرار.

وجدد رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس المجلس التأكيد على أهمية هذا القرار الذي يعيد مرة أخرى إرساء مبادئ المالية العامة في الإقليم نحو مركزية الإيرادات والنفقات، ومركزية الرواتب في عموم الإقليم، وهي تمثل أولوية قبل أي نفقات أخرى، واعتماد المساواة وعدد السكان في النفقات (باستثناء الرواتب) بدلاً من اتباع التوزيع النسبي على أساس الإيرادات على مستوى المحافظة.

ووجّه مجلس الوزراء جميع الوزراء بوضع خطة فورية لتنفيذ فقرات هذا القرار. وحرصاً على ضمان تنفيذه، تقرر تشكيل مجلس رفيع لدعم وتسهيل وإزالة العقبات والمعوقات التي قد تعترض تطبيق القرار.

وفي نهاية الاجتماع، قدمت وزيرة الشؤون البرلمانية في الإقليم فالا فريد مشروع قانون وزارة الصحة في إقليم كوردستان. ويهدف هذا المشروع إلى الارتقاء بمستوى المؤسسات الصحية العامة والخدمات المقدمة. وقد قرر مجلس الوزراء التريث للبت فيه ومنح مجلس وزارة الصحة والمديرين العامين للصحة في المحافظات والإدارات المستقلة التي لها أعضاء في مجلس الوزارة، الفرصة للنظر في مشروع القانون، إلى حين أن يكون جاهزاً للتصويت النهائي في الجلسة المقبلة لمجلس الوزراء.

GOV.KRD

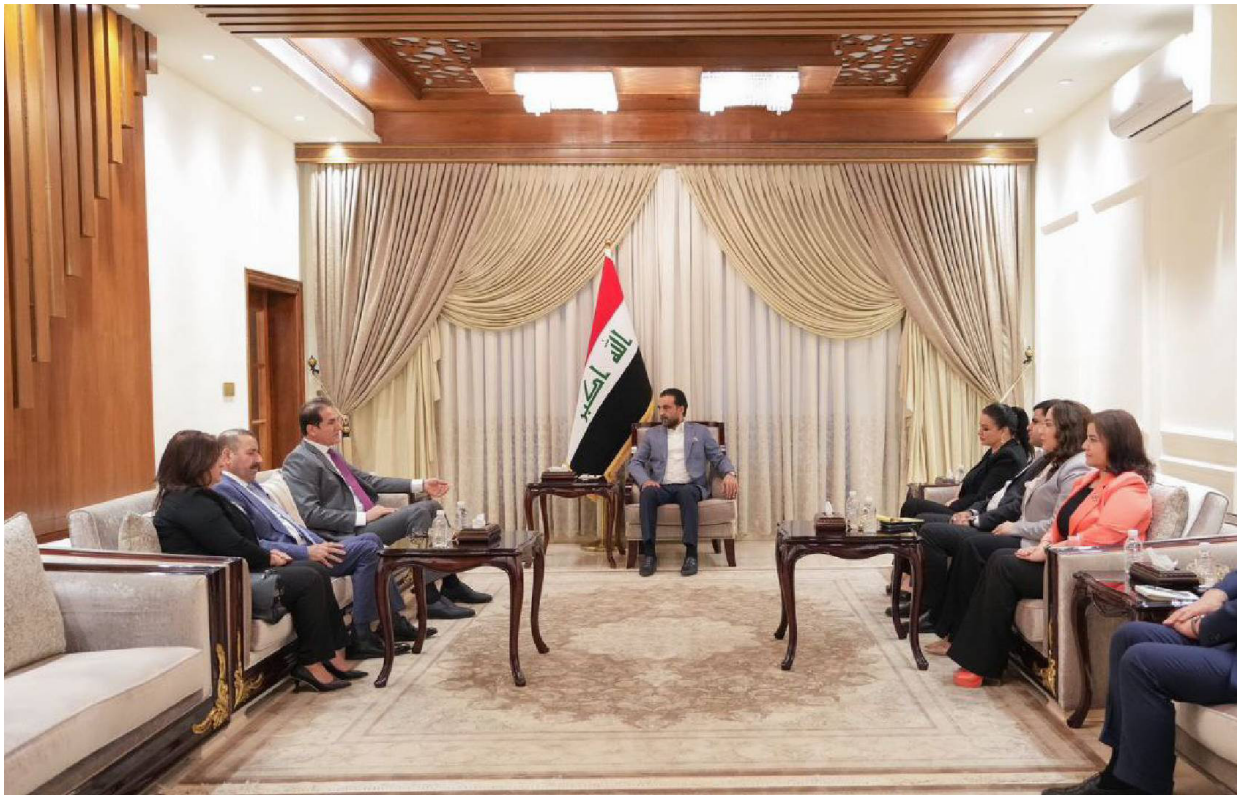

كتلة الاتحاد الوطني تطالب بضمان المستحقات المالية لاقليم كوردستان

اجتمع هريم كمال اغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، يرافقه عدد من اعضاء كتلة الاتحاد، مع محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب.

وخلال الاجتماع تمّ مناقشة الاوضاع السياسية في العراق اضافة الى مجموعة من المسائل المتعلقة بأعمال مجلس النواب فضلا عن مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية.

وطالبت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، رئيس مجلس النواب ببذل الجهود من اجل ضمان المستحقات المالية لاقليم كوردستان وتخصيص ميزانية خاصة لمحافظة حلبجة فضلا عن السعي من اجل اعادة الرواتب المدخرة لموظفي اقليم كوردستان وتوزيع المستحقات المالية بصورة عادلة بين المحافظات، وان لايتم تأخيرها لأي سبب من الاسباب.

كذلك اكدت كتلة الاتحاد على ضرورة بذل الجهود والمساعي العاجلة من قبل رئيس المجلس بغية فتح المجالات الجوية للرحلات المتجه نحو مطار السليمانية الدولي.

رسالة خطيّة من جلالة الملك تشارلز الثالث الى رئيس الجمهورية

مع إقامة شراكات حديثة لمواجهة التحديات الماثلة

تسلم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد يوم الاثنين ٢٠٢٣/٥/٢٢ ، رسالة خطيّة من جلالة الملك تشارلز الثالث ملك المملكة المتحدة.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته والسيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، في قصر بغداد، صاحبة السمو الملكي صوفي دوقة إدنبرة والوفد المرافق لها الذي ضم السفير البريطاني لدى العراق السيد مارك برايسون ريتشاردسون.

وأعرب ملك المملكة المتحدة، في رسالته، عن الامتنان لرئيس الجمهورية لحضوره مراسم حفل التتويج لتولي عرش المملكة المتحدة في كاتدرائية وستمنستر في لندن مطلع الشهر الحالي.

وأكد الملك تشارلز الثالث أن المملكة المتحدة والعراق تربطهما وتجمعهما علاقات صداقة تاريخية طويلة الأمد ومميزة، معبرا عن أمله أن تتعزز تلك العلاقات الوثيقة القائمة على الروابط التاريخية بين البلدين، وإقامة شراكات حديثة يمكن من خلالها العمل معاً لمواجهة التحديات الماثلة أمام الجميع

بما فيها تغيرات المناخ، والأمن العالمي وحقوق الإنسان.

وأضاف جلالته أن «أفكارنا وصلواتنا مع الشعب العراقي الذي تحمل كل ما تحمله من المعاناة والألم خاصة في الآونة الأخيرة من وحشية داعش والجماعات الإرهابية المتطرفة الأخرى»، مؤكدا أن جهود رئيس الجمهورية في دعم الفئات السكانية المتضررة هو موضع تقدير كبير، ومجددا وقوف المملكة المتحدة إلى جانب العراق كصديق وحليف من أجل ترسيخ السلم والأمن وتحقيق الرفاهية لجميع العراقيين.

وحمّل فخامة رئيس الجمهورية والسيدة الأولى، دوقة إدنبرة، تحياتهما لجلالة الملك تشارلز الثالث وتمنياتهما للشعب البريطاني بالمزيد من الرخاء والتقدم والازدهار، كما رحب السيد الرئيس بزيارة صاحبة السمو الملكي إلى العراق، متمنيا لها زيارة طيبة.

وأشار فخامته للعلاقات الوطيدة التي تجمع العراق والمملكة المتحدة، مؤكدا ضرورة العمل على تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك وبما يحقق المصالح المتبادلة للبلدين والشعبين.

وأكد السيد الرئيس أن المدن العراقية تشهد استقرارا أمنيا حيث تعمل الحكومة من خلال برنامجها الطموح على وضع خطط لبناء المدارس والمستشفيات وتأهيل البنى التحتية الأساسية، والارتقاء بالمستوى المعيشي والخدمي للمواطنين، حيث هناك جهود تبذل للإسراع في إقرار الموازنة والشروع في تنفيذ فقرات البرنامج الحكومي.

وتحدث السيد الرئيس عن أوضاع النازحين ومعاناتهم الإنسانية الصعبة والمعقدة، وعدم توفر الخدمات الصحية والتعليمية والخدمية، مشددا على أن الحكومة مهتمة بإنهاء ملف النازحين، وإعادة العوائل النازحة إلى أماكن سكناها بعد تأهيلها وإعمارها وتنفيذ اتفاقية سنجار في هذا الشأن، كذلك تقديم خدمات أفضل لكافة أبناء الشعب العراقي، معربا عن أمله أن تبذل الأمم المتحدة المسؤولة عن هذا الملف، المزيد من الجهود وبما يتناسب مع حجم مأساة النازحين الإنسانية.

كما تحدثت السيدة الأولى عن الطفولة في العراق، ووجود أطفال ضمن العوائل النازحة وقساوة الظروف التي يواجهونها ممن لا يملكون أهلا أو أقارب أو مأوى خاصة من أبناء شعبنا من الإيزيديين، مشيرة إلى أنه وبالرغم من البرامج المعدة من قبل الأمم المتحدة لتأهيل العوائل والأطفال النازحين إلا أنها تصطدم بالإجراءات البيروقراطية.

بدورها أعربت صاحبة السمو الملكي دوقة إدنبرة، عن شكرها وتقديرها إلى السيد الرئيس والسيدة الأولى على حفاوة الاستقبال، مبدية سعادتها لزيارة العراق، ومؤكدة دعمها لتعزيز أواصر التعاون والصداقة المشتركة بين البلدين، لافتة إلى أن إدارة ملف النازحين وإرجاعهم إلى مناطق سكناهم وبناء المساكن موضوع يحتاج إلى حكمة وقيادة رئيس الجمهورية، كما هنأت صاحبة

السمو الملكي السيد الرئيس على جهوده في استرجاع القطع الأثرية من بريطانيا، فيما دعا فخامته دوقة إدنبرة إلى زيارة المتحف الوطني.

وقدّم رئيس الجمهورية والسيدة الأولى هدية إلى صاحبة السمو الملكي صوفي تقديرا لجهودها في تعزيز العلاقات بين البلدين، فيما أعربت دوقة إدنبرة عن امتنانها وتقديرها لهذه المبادرة الكريمة.

وفي مايلي نص رسالة الملك تشارلز الثالث ملك المملكة المتحدة إلى فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد:

«قصر باكنغهام
١٨ أيار ٢٠٢٣

فخامة رئيس الجمهورية..

يطيب لي أن أتقدم بأحر وأصدق التحيات لفخامتكم وللشعب العراقي، وأنني في غاية الامتنان لرسالتكم الطيبة بمناسبة الاحتفال بأعياد نوروز ولحضوركم مراسم حفل التتويج لتولي عرش المملكة المتحدة في كاتدرائية وستمنستر في لندن مطلع الشهر الحالي.

إن المملكة المتحدة والعراق تربطهما وتجمعهما علاقات صداقة ثنائية تاريخية طويلة الأمد وفريدة في نوعها بالمنطقة.

ويحدوني الأمل بأن في فترة حكم بلدي ستُبنى علاقات الصداقة الوثيقة القائمة على الروابط التاريخية بين بلدينا لإقامة شراكات حديثة التي يمكن من خلالها أن نعمل معاً لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا جميعاً بما في ذلك تغير المناخ والأمن الدولي وحقوق الإنسان.

أفكارنا وصلواتنا مع الشعب العراقي الذي تحمل كل ما تحمله من المعاناة والألم، كما عانى في الآونة الأخيرة من وحشية داعش والجماعات الإرهابية المتطرفة الأخرى.

إن جهودكم المبذولة لدعم الفئات السكانية المتضررة بشكل كبير هو موضع تقدير عظيم، ونأمل أن يتسنى لهم فرصة الحصول على عدالة مجدية، بعد أن عانوا الأمرّين.

لطالما كنتُ حريصاً على العمل معاً لترسيخ احترام وحماية حرية الدين أو المعتقد لكل شخص وفي كل مكان. تقف المملكة المتحدة بجانب العراق كصديق وحليف من أجل توطيد السلم والأمن وتحقيق الرفاه لجميع العراقيين. أتطلع إلى العمل المشترك بين بلدينا لتحقيق هذه الغاية.

مع فائق التقدير والاحترام

تشارلز الثالث

رئيس الجمهورية: ضرورة الإسراع بإعادة النظر بقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٤ أيار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد اللجنة القانونية النيابية برئاسة رئيس اللجنة السيد ريبوار هادي عبد الرحمن.

وأكد رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، أهمية دور مجلس النواب في سن وتشريع القوانين المهمة التي نص الدستور على تشريعها سيما تلك المتأصلة بمتطلبات المواطنين والتي تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية وتوفير أفضل الخدمات لهم.

ووجه السيد الرئيس هيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية بالتعاون التام مع اللجنة القانونية في مجلس النواب من أجل تقديم حزمة تشريعات متكاملة ووفق الحاجة الفعلية.

كما وجه فخامته بضرورة الإسراع بإعادة النظر بقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل.

وتحدث فخامة الرئيس عن الجهود المبذولة من قبل رئاسة الجمهورية لمتابعة قضايا الموقوفين والمعتقلين ومن انتهت مدة محكومياتهم.

من جانبه، أشار رئيس اللجنة القانونية النيابية إلى أن اللجنة بحاجة للتعاون والتنسيق مع رئاسة الجمهورية لتقديم مشاريع القوانين باعتبارها جهة معنية بالتشريع، وأكد أنه ووفق رؤية فخامة رئيس الجمهورية ستعمل اللجنة على إعادة النظر بقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، حيث ستباشر اللجنة المشتركة أعمالها اعتبارا من الأسبوع المقبل.

وفي السياق ذاته أبدى رئيس اللجنة القانونية استعداد اللجنة في المباشرة بمناقشة مشروع قانون المجلس الأعلى للمياه والمرسل من رئاسة الجمهورية وبالتنسيق مع لجنة الزراعة والمياه والأهوار.

أهمية توحيد الرؤى بين القوى السياسية ودعم البرنامج الحكومي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٣ أيار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد الحزب الشيوعي العراقي الذي ضم السيدين حميد مجيد موسى وجاسم الحلفي.

وجرى، خلال اللقاء، بحث آخر التطورات السياسية وأوضاع البلاد عموماً، حيث أكد رئيس الجمهورية أهمية توحيد الرؤى بين القوى السياسية ودعم البرنامج الحكومي من أجل الإسراع في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

وأشار السيد الرئيس إلى ضرورة بذل الجهود الحثيثة لتحقيق الاستقرار على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

بدورهما، ثمّن السيدان حميد مجيد موسى وجاسم الحلفي جهود فخامة رئيس الجمهورية في توحيد الصفوف بين القوى الوطنية، وأكدا أهمية اعتماد مبدأ الحوار البنّاء والعمل على تعميق المناخات الديمقراطية وبما يخدم المصالح العليا للبلاد.

رئيس الجمهورية: أهمية اعتماد المناهج الحديثة لتنمية مهارات الطلبة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٤ أيار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، مديرة مدرسة قدموس الدولية السيدة روعة كمال شوريز يرافقها عدد من الأساتذة ونخبة من الطلبة المتميزين.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية اعتماد المناهج التربوية الحديثة التي تنمي مهارات الطلبة في مراحل الدراسة الأولية وقدراتهم الذهنية والإبداعية وبما سينعكس إيجاباً على مستقبلهم وما يمكن أن يقدموه لبلدهم، مشيرا إلى أهمية التركيز على النشاطات اللاصفية خاصة في الجوانب الصحية والبيئية والتعايش السلمي.

وأشار فخامته إلى ضرورة الارتقاء بمستوى التعليم في العراق ودعم العملية التربوية، كما استمع رئيس الجمهورية إلى طروحات وآراء الطلبة المتميزين حول المناهج التي يتلقونها في المدرسة فضلاً عن طموحاتهم وأهدافهم التي يرومون تحقيقها مستقبلاً.

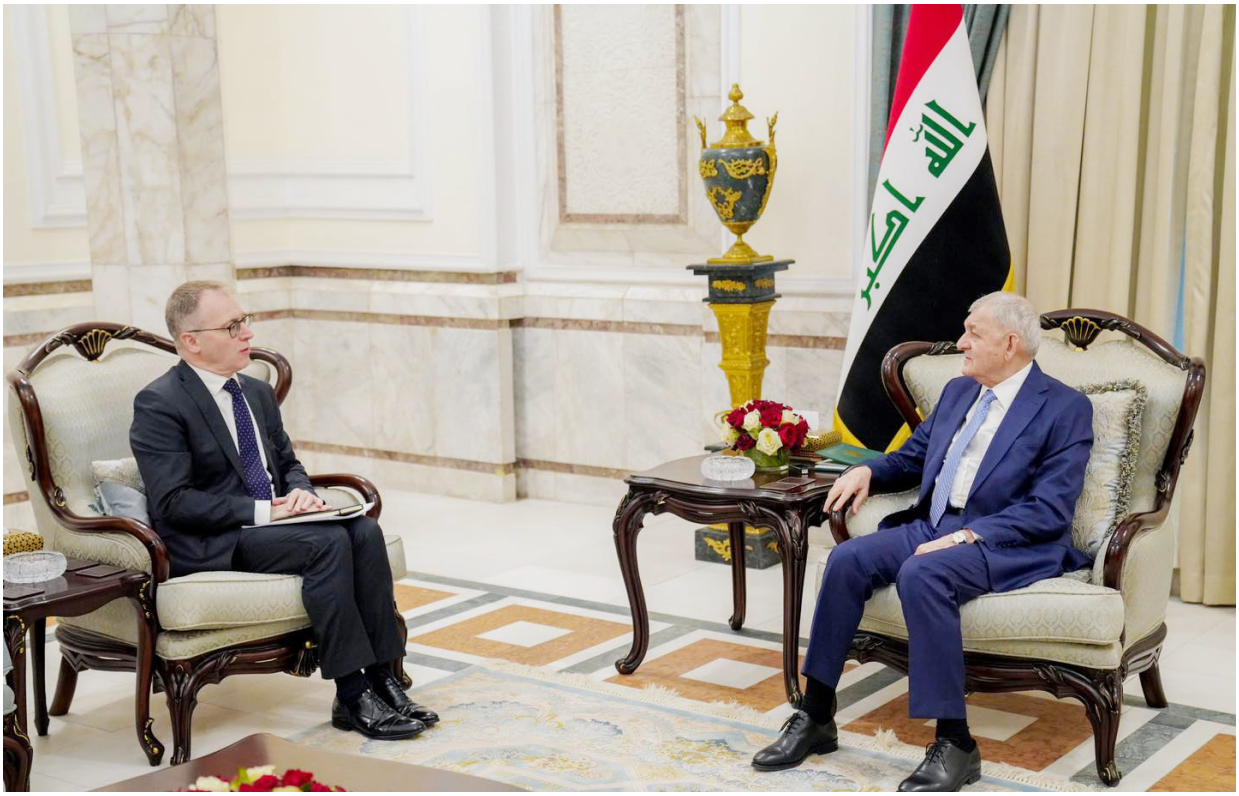

الاستقرار الذي يسود العراق حاليا ينعكس إيجابا على الاستثمار الدولي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد،يوم الثلاثاء ٢٣ أيار ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سعادة السفير الإيطالي لدى العراق ماوريتسيو كريكانتي.

وفي مستهل اللقاء، قدّم السيد الرئيس تعازيه إلى الحكومة والشعب الإيطالي بضحايا الفيضانات التي تعرضت لها مدينة بولونيا الإيطالية.

وأكد رئيس الجمهورية تطلع العراق إلى تعزيز العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والتجارية والعلمية، وتوسيع آفاق التعاون وبما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين، مشددا على ضرورة مواصلة الجهود الدولية والتنسيق المشترك في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل الخبرات لمواجهة التغيرات المناخية، مشيداً بدور إيطاليا المساند للعراق إبان حربه ضد الإرهاب وجهودها في تقديم المساعدات الإنسانية.

من جانبه أكد السفير كريكانتي حرص إيطاليا على استمرار علاقات الصداقة والتعاون مع العراق بشكل أعمق، مشيراً إلى أن الاستقرار الأمني والسياسي الذي يسود العراق حالياً سينعكس إيجابا على تفعيل النشاط الاستثماري الدولي وبما يحقق المزيد من الازدهار والتقدم.

كما جرى، خلال اللقاء، بحث الاستعدادات لزيارة دولة المرتقبة لفخامة الرئيس إلى إيطاليا، حيث تلقى رئيس الجمهورية دعوة رسمية من نظيره الإيطالي والتي تعد أول زيارة دولة تنظم لرئيس عراقي.

رئيس الجمهورية يعزي بذكرى استشهاد آية الله العظمى السيد الصدر

عزى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٤ أيار ٢٠٢٣ الشعب العراقي وآل الصدر بمناسبة ذكرى استشهاد آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر.

وفي ما يلي نص التعزية:

«نستذكرُ اليوم مسيـرة الـتضحية والعطاء ذكرى استشهاد آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر، ونجليه الكريمين في تحديهم وجهادهم البطولي ضد الطغيان الدكتاتوري.

ومن هذه الذكرى نستلهم معاني التفاني واستنهاض الهمم والتآزر لخدمة أبناء شعبنا وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم في ترسيخ الأمن والاستقرار والرفاه لمواطنينا.

عزاؤنا لأبناء شعبنا وآل الصدر الكرام وللماضين على نهجهم الخالد، والرحمة للشهداء.

د. عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

السيدة الأولى: رعاية الطفولة أنبل عمل اجتماعي وإنساني

زارت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد أطفال دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة – دار الطفولة للأيتام في الصالحية، وكان في استقبالها مسؤولة الدار والكادر المختص العامل فيها.

وسبق للسيدة شاناز أن أرسلت هدايا عيد الفطر للأطفال والعاملين في الدار، قبل أن تزورهم وتلتقي بالأطفال وفريق العمل.

وأشارت السيدة إلى أن رعاية الأطفال الأيتام وفاقدي الأهل هي تطبيق لوصايا ربانية سماوية، والخدمة المقدمة لهم هي واحدة من أنبل الخدمات الإنسانية التي يمكن أن يتصدى الإنسان للعمل بها .

واطلعت السيدة على كل الأجنحة الخاصة بالأطفال من مختلف الأعمار واستمعت إلى موجز للخدمات المقدمة لهم واحتياجاتهم لتأمين خدمات الكهرباء وصيانة المبنى وكذلك تأمين تحويل المتطوعات للعمل مجانا إلى عاملات على الملاك الدائم خاصة وأن أغلبهم ممن كانوا من أطفال الدار قبل أن يصلوا إلى الأعمار القادرة على العمل المنتج.

وأوصت السيدة العاملات في الدار بأن الخدمة التي يقدمونها إنما هي عمل إنساني قبل أن يكون عملا بمقابل مادي ، والأطفال هم رعايا الله وخاصة الأيتام وفاقدي الأهل .

ونقلت السيدة للكادر تجربة كردستان التي ترعى وتتابع عملها في ذات الجانب وكيف تم تدريب من وصلوا إلى عمر الثامنة عشرة ليتمتعوا بخبرات تؤهلهم لسوق العمل في المستقبل ويندمجون في المجتمع بطريقة صحيحة تلغي الفوارق بينهم وبين من عاش في ظل عوائل متكاملة .

وعبّر الكادر المسؤول عن العمل عن شكرهم وتقديرهم لزيارة السيدة شاناز إبراهيم أحمد وتثمينهم لتواصلها وتفقدها لاحتياجاتهم وتذليل الصعوبات التي تواجه الأطفال من النواحي القانونية والرسمية.

وكان في وداع السيدة قبلات الأطفال وأصواتهم التي أنشدت محبتها للعراق وأرضه .

السيدة الأولى: متحف شبكة الإعلام العراقي توثيق متميز لمسيرة الإعلام

زارت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد المتحف الإعلامي لشبكة الإعلام العراقي وكان في استقبالها السيد نبيل جاسم مدير عام الشبكة والسيدة مينا الحلو مديرة المتحف.

واطلعت السيدة شاناز على أجنحة المتحف التي ضمت أرشفة وتوثيق البدايات الأولى لعمل الأذاعة والتلفزيون العراقي والأجهزة الخاصة التي تم الحصول عليها بجهد خاص من السيد مدير عام الشبكة ومديرة المتحف، بالإضافة إلى التبرعات الشخصية للمهتمين بالجانب الخاص بالتصوير والعمل الإعلامي .

واستمعت السيدة باهتمام بالغ إلى أصوات الرواد وهم يقدمون برامجهم الراسخة في الذاكرة العراقية. كما تفقدت التوثيق الصوري لمن قدموا بصماتهم في المشهد الثقافي والإعلامي والفني في تلفزيون العراق الذي يعد الأول في المنطقة العربية .

وأهدى السيد نبيل جاسم الأصدار التوثيقي الصوري لحضارات العراق الزاهية للسيدة شاناز ابراهيم والصادر برعاية شبكة الإعلام .

وأعربت السيدة الأولى عن أعجابها وتثمينها للجهد المبذول في العمل التوثيقي المتميز لكل الأجنحة التي يضمها المتحف حيث أكدت أن من يعمل على أرشفة مسيرة العمل المنتج في العراق يستحق الإشادة وتثمين دوره لما سيتركه للأجيال القادمة من تراث يتعلق بالتاريخ المعاصر في كل المجالات التي رسخت عطاء ومسيرة المجتمع.

وأعرب مدير الشبكة السيد نبيل جاسم ومديرة المتحف السيدة مينا الحلو عن شكرهما وتقديرهما العالي لمبادرة السيدة الأولى بزيارة المتحف التي تشكل حافزا لكل العاملين فيه لتقديم الأفضل دائما .

اعتقال جماعة متهمة بتخريب الأملاك العامة في جمجمال

تمكن جهاز أمن الإقليم (الآسايش) من تفكيك خلية تخريبية تطلق على نفسها اسم "الذئاب"، في ناحية شورش التابعة لمدينة جمجمال كانت قد نفذت أعمال تخريبية طالت مؤسسات الدولة.

وقال في بيان إن "مفارز مديرية أمن غرب السليمانية (الآسايش) ألقت القبض على شبكة مؤلفة من (٥) أشخاص، أطلقت على نفسها اسم (شبكة الذئاب) ووضع أفرادها وشم الذئب على صدورهم".

وأوضح أن "عملية الاعتقال جاءت إثر جمع معلومات دقيقة عن الشبكة التخريبية وبعد استصدار الموافقات القضائية"، مشيرا إلى أن "أفراد الشبكة متهمون بتشويه وتخريب الأملاك العامة والتعدي على الدوائر والمؤسسات الحكومية في ناحية شورش التابعة لقضاء جمجمال ضمن محافظة السليمانية".

ولفت إلى أن "الشبكة تتألف من كل من (م ، ك ، م) و (ك ، ن ، ش) و (ت ، ح ، ش) و (ك ، ج ، م) و (م ، خ ، ع)، وقد تم توقيفهم وفق المادة (٤٠٥) من قانون العقوبات العراقي ولازال التحقيق في القضية مستمرا".

الحكيم : كركوك استقرار العراق

دعا رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، الأربعاء، إلى مزيد من الانسجام الداخلي على مستوى القيادات الحكومية في كركوك.

وقال الحكيم خلال لقائه كادر المحافظة ومدراء الدوائر الخدمية فيها وقياداتها الأمنية إن "الإنسجام شرط أساس لمواصلة تقديم الخدمات والارتقاء بالواقع العمراني والتنموي".

وأكد ، أن " كركوك عاصمة التنوع في العراق، والنجاح فيها نجاح لعموم العراق"، مبينا أن "الاستقرار الذي تعيشه كركوك ومستوى الإنسجام المجتمعي والمكوناتي جزء من حالة الاستقرار التي يعيشها العراق، حيث أن هذا الاستقرار جاء نتيجة للتضحيات العميقة ودماء الشهداء الزكية".

وذكر، ان "حكومة السوداني تحظى بغطاء سياسي يتمثل بائتلاف إدارة الدولة الذي يمثل ائتلافا حاكما بعنوان وطني"، مردفا أن "من عوامل قوة حكومة السوداني هو التدرج الوظيفي والإداري لرئيس الوزراء ما جعله مطلع على المشاكل وآلية مضي القرارات إلى التنفيذ".

المسرى

مفوضية الانتخابات بكركوك:

اتهامات غير صحيحة في بيان الاحزاب التركمانية والعربية

أكد مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كركوك ان البيان الصادر باسم الاحزاب السياسية التركمانية والعربية في كركوك، «كتب بلهجة مشحونة وبنية تحريضية، وتضمنت سيلاً من الاتهامات غير الصحيحة»، داعياً الى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أصحاب البيان.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي، عقده مكتب مفوضية الانتخابات في كركوك، الاربعاء (٢٤ أيار ٢٠٢٣)، للرد على بيان صادر أمس الثلاثاء عن الاحزاب السياسية التركمانية والعربية في كركوك.

وأوضحت المفوضية ان «هذا البيان كتب بلهجة مشحونة وبنية تحريضية وتضمنت سيلاً من الاتهامات غير الصحيحة، حيث لفق البيان جملةً من التهم الباطلة بحق أداء مكتب انتخابات كركوك، من دون تقديم اي دليل ملموس على صحة الاتهامات التي وردت في

البيان»، مشيرا الى ان «التشكيك في أداء مكتب انتخابات كركوك هو تشكيك بأداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق برمتها، والتي اثبتت اهليتها وحياديتها طوال فترة عملها وقد شهد المراقبون المحليون والدوليون وكذلك بعثة الامم المتحدة (يونامي) على الأداء الناجح للمفوضية بجميع مكاتبها، وخاصة مكتب انتخابات كركوك وبإدارتها الجديدة حيث اثبتت جدارتها وحياديتها ونجاحها في الانتخابات النيابية التي جرت في العاشر من تشرين الاول من عام ٢٠٢١».

ورأى مكتب المفوضية بكركوك ان التشكيك في أداءه «هو طعن غير قانوني يستوجب إحالة متبني البيان الى القضاء».

ورد في البيان الصادر عن الاحزاب التركمانية والعربية «عبارات تنم على تجاوز محرريه لروح المواطنة من خلال الاشارة الى القومية والجهوية بحق مدير مكتب انتخابات كركوك، ومثل هذه اللغة تعد تجاوزاً بحق روح المواطنة وتبث الفرقة والحساسية بين مكونات الشعب في كركوك وعموم العراق»، حسب مكتب انتخابات كركوك الذي اشار الى ان «هذا المنطق يتنافى مع الواقع، أن مكونات محافظة كركوك وعموم العراق يعيشون بروح المودة والتعايش السلمي».

وأكد المكتب ان التهم الموجهة الى موضفيه بـ «ضلوع البعض منهم في عمليات تزوير» ملفقة لا أساس لها من الصحة، وان موظفي المكتب لم يتجاوزوا على التعليمات والنظم القانونية المعتمدة من قبل مكتب كركوك للانتخابات ابداً.

طالب مكتب مفوضية الانتخابات بكركوك الجهات صاحبة البيان، إثبات التهم التي اطلقنها من دون إثبات او دليل، راجياً من مجلس المفوضين اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أصحاب البيان المشار اليه أعلاه.

مكتب انتخابات كركوك طمأن مواطني المحافظة بتولي تأمين جميع المستلزمات القانونية واللوجستية، بما يضمن حق مشاركة جميع مكونات المحافظة وبكافة اطيافها في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة والادلاء باصواتهم بمنتهى الحرية والأمان.

وأصدرت الأحزاب السياسية التركمانية والعربية في كركوك، أمس الثلاثاء، بياناً اتهمت فيه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وخصوصاً مكتب المفوضية في كركوك بـ «عدم الحيادية والإخفاق في إدارة عملية انتخابية شفافية تحظى برضا الجميع»، مطالبة بإجراء تغييرات في مكتب مفوضية الانتخابات بالمحافظة.

يأتي ذلك في حين يتحضر العراق لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في شهر تشرين الثاني المقبل.

روداو

ستران عبدالله:

رؤوس اقلام حول الرسائل السياسية في الشأن الكردي

أتحدث عن الرسالة السياسية الموجهة للأخر (العربي) باللغة العربية.

حيث يفترض أن هناك محطات من التجربة الإعلامية في إرسال الرسائل التي لا تعبر عن التطلعات الكردية

فحسب ، بل و عن مستقبل العراق السياسي من وجهة نظر الشعب الكردي وحركته التحررية الكردستانية ممثلاً بأحزابه و تياراته المتنفذة في محطات مختلفة.

ولكي نعي أهمية وحجم الموضوع يجب أن نقارن بين مرحلتين من المسار السياسي لتطور الشأن السياسي العراقي في أرتباطه بالمسألة الكردية. مرحلة عامرة ومثمرة تتمثل في مرحلة كانت الرسالة الكردية تصل عراقياً وتنتشر وتلقى قبولاً جيداً على استنادا على مبدأ أن الحركة الكردية تمثل قضية حقة، و تمثل نافذة احتياطية لتعزيز الديمقراطية في العراق في أوقات الشدة والازمات. والمرحلة الحالية في الاستقطاب القومي الكردي العربي حيث لا رسائل كردية موجهه للشريك العربي ولا آذاناً صاغية منهم أيضاً.

ومن خلال استقراء التجربة التأريخية للحركة الديمقراطية في العراق و التصارع السياسي بين السلطة و أحزاب المعارضة والحركة الوطنية بشكل عام، سواءً اكان ذلك في العهد الملكي حيث ديمقراطية ناشئة و وليدة، أو في العهد الجمهوري و ما تخللها من عهود الدكتاتورية والقسوة المفرطة و فترات قصيرة من الانفراج السياسي القصير أو الانفتاح المبتور، كانت الرسائل الكردية دائماً تصل بمساعدة منقحة وجهد مشترك من اليسار العراقي والديمقراطيين العراقيين ممن يتموضعون بين الهم الوطني الواسع والهم الطبقي مع نفحة يسارية ، بل وحتى وحدوية من الجناح اليساري للحركة القومية العربية (الناصرين و الاشتراكيين العرب). في حين ان الليبرالية العراقية لم ترتق إلى مستوى من النضج السياسي بل وحتى إلى مكانة من التواجد الأصيل بحيث يمكن أن تستوعب الرسالة العراقية العامة، فما بالك بخصوصية الرسالة الكردية بكل تعرجاتها ومصاعبها. وهذه مثلبة في خطاب النخبة الليبرالية الحديثة حيث تترفع عن الحديث عن الخصوصية الكردية بدعوى أولوية الهم الليبرالي العام وقدسية رسالتها الفكرية والسياسية.

> يجب أن نقارن بين مرحلتين من المسار السياسي

وفي سردية نقل الرسالة الكردية إلى الأخر العربي في تجربة القرن الماضي ، نجد أن اليسار العراقي تحول الى جسر لـ:

١-تنقية الخطاب الكردي و تشذيب مطالبه القومية وربطه بالشأن العراقي العام بحيث يجعله مقبولاً في عراق العهد الملكي ثم العهد القومى حيث الثنائية البعثية. طبعاً في مطالعتنا الخارطة وتركيبة اليسار نعلم أن جزء من اليسار العراقي هو كردي يقرأ بالكردية ويفهم الرسالة الكردية بحسب الخيال الكردي، فيساهم في تنقيتها عربياً بحيث يكون مقبولاً للمستمع العربي بأطيافه الطبقية كما يساهم في تسويقه أو الترويج له. كخطاب معتدل وهي كذلك. ثم هناك انتقالة آخرى وهو تأثر الخطاب الكردي نفسه كردياً وعربياً بالتنقيح اليساري للرسالة الكردية فأصبح هناك شق أو أزدواجية في الرسالة الكردية. واحدة قومية للكرد وأخرى للعرب على وفق الخطاب والتفسير اليساري.

وفي الحقيقة فأن الشرخ غير القصود يعد نقصاً في الصراحة السياسية و يعد تقية فكرية و سياسية غير مرغوب فيه وفي مرحلة متقدمة من التصارع السياسي فأن الضربة التي وجهتها السياسة الدكتاتورية لنظام البعث ضد اليسار العراقي والقمع المستمر لفضاء الحرية أسهم في توقف أو تعطيل الرسالة الكردية إلى حين.

فحامل تلك الرسالة والوسيط اليساري أصبح ذاته مكبلاً ومطارد عراقياً فكيف بأن يؤدي تلك الوظيفة الديمقراطية والوطنية.

وبين هذا و ذاك هناك مرحلة من الانفتاح على المسألة الكردية والرسالة الكردية عراقياً، مع تضيق الخناق على اليسار، في الستينات خصوصاً.

فأصبحت الطاقات اليسارية تنتقل إلى المنبر الإعلامي الكردي بشقيه جناح البارزاني و جناح الحزب (المكتب السياسي). فأصبحت الصحافة الكردية كمنبر عراقي متنفساً لليسار العراقي و هذا الانتقال ساهم في توسيع تبنيهم للرسالة الكردية.

ونجد في تجربة صحيفتي النور و التأخي و انجذاب اليسار العراقي في العمل بالصحافة الكردية البغدادية خير مثال على ذلك.

بعد سقوط صدام في عام ٢٠٠٣

-بدأت تتبلور تجربة ذاتية في الإقليم. صحافة حرة تنتقد و توصل رسائل داخلية مختلفة للداخل الكردستاني. وإذا تحدثت تلك الصحافة عن الشأن العراقي فهي تتحدث عن ذلك كجزء من السجال النقدي مع السلطة في كردستان. كأن تنتقده فيما يخص عدم قدرتها على حل المشاكل مع بغداد و عدم قدرتها على إنصاف المطالب الكردستانية.

-هناك رسائل كردية بالعربية الصريحة تصل عبر البرلمانيين والناشطين السياسين في المنابر الإعلامية العراقية والعربية خارج العراق. وهي رسائل مباشرة يخص اليومي من الشأن السياسي و ماهو متداول في السجالات السياسية.

-رسائل السياسة عبر الإعلام الحزبي الكردي عربياً وهي بدأت تتقلص لأن الإعلام الحزبي أساساً لم يعد مرغوباً في العراق مع انه في العهد السابق كانت الصحافة الحزبية ونشاط الا

الأحزاب إعلامياً أحدى المظاهر الرئيسة تقيم الحرية والديمقراطية في العراق الخمسيني والاربعيني هو حرية الاحزاب و نشاط الصحافة الحزبية.

-الصحافة صاحب الرسالة هو على الأغلب الصحافة الملتزمة وقليلاً ماكانت الصحافة المحترفة المهنية المستقلة تحمل رسائل سياسية مباشرة.

السبب الاخر:

> **مثلبة في خطاب النخبة الليبرالية الحديثة التي تترفع عن الحديث حول الخصوصية الكردية**

الصحافة الحزبية للأحزاب الكردية تتأثر بأجواء الإقليم الكردستاني حيث التوجه نحو القطيعة مع بغداد. ومع التباعد الأكثر سياسياً بين بغداد والإقليم فأن الرسالة ستنقطع. فلا رغبة كردية في الكلام ولا أذان عراقية تسمع.

أما الرسالة الكردية عربياً أو ماتبقي منها، فهو الموجهه للعالم العربي خارج العراق. وللعالم الإقليمي الذي يجيد اللغة العربية فقط.

وبعد مرحلة الاستفتاء فأن الحاجة لوصل ما أنقطع. هي حاجة كردستانية أولاً وعراقية ثانياً.

و في كل الأحوال فأن الرسالة الكردية ذات المضمون القومي على الرغم في تعبيرها عن رؤى كردية فأنها تظل متنوعة و مختلفة الاتجاهات بل و أحياناً متضاربة لأن المجتمع الكردستاني كحال المجتمعات الأخرى مجتمع طبقي و مجتمع فئات مختلفة تتحد في الهدف الستراتيجي و لكنها تتباين في التعبير عنها.

عبدالحسين شعبان

عن معاناة الكرد الفيليين

لا أدري كيف خطرت ببالي عبارة النفري الشهيرة «كلّما اتّسعت الرؤية ضاقت العبارة»، وأنا أكتب عن معاناة الكرد الفيليين، التي لا تزال مستمرّة منذ تأسيس الدولة العراقية وإلى اليوم، فلعلّها الأكثر انطباقاً على وضعهم الذي شهد تعويماً لمواطنتهم، واستلاباً لحقّهم في الجنسية، فضلاً عما لاقوه من عسف في تهجيرهم ومصادرة ممتلكاتهم.

وقد أعاد مؤتمراً علمياً انعقد في أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، مؤخراً، التذكير بشكل خاص بمأساة الكرد الفيليين، عشية الحرب العراقية – الإيرانية وخلالها، حيث تمّ تهجير عشرات الآلاف منهم من العراق، بحجّة التبعيّة الإيرانية، إضافة إلى معاناتهم في إيران أيضاً بعد تهجيرهم، وهكذا ظلوا معدومي الجنسية والهويّة والمواطنة، فضلاً عن مصادرة حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولكي يطّلع القارئ العربي على حجم معاناة الكرد الفيليين، وحقيقة ما حصل لتلك الشريحة الاجتماعية، لا بدّ من الإشـارة إلى أنهم جزء من مجموعة عرقية كردية، وهم في العراق فرع من «اللور»، ينتشرون على طرفَي الحدود بين إيران والعراق، فيسمّون في إيران (لور بـوزورك)، أي (لور الكبرى)، وفي العراق (لور كوجك) أي (لور الصغرى)، حيث يتوزّعون على عدد من المدن في مناطق محافظة ميسان (العمارة)، ومناطق جلولاء وخانقين ومندلي (محافظة ديالى)، وزرباطية وبدرة وجصان (محافظة الكوت)، وغيرها، إضافة إلى بغداد العاصمة، حيث ينتشرون في العديد من مناطقها، ويشكلّون في بعضها أغلبية، ويعمل أغلبيتهم في التجارة والأعمال الحرّة، علماً بأن أغلبيتهم الساحقة حرموا من

الحصول على شهادة الجنسية العراقية، حتى إن كان لديهم جنسية عراقية، وولدوا في العراق وعاشوا فيه، ولم يعرفوا وطناً سواه.

إن مشكلة الكرد الفيليين وإشكاليتهم تاريخية، تندرج في قضيّتين أساسيتين هما: الجنسية والمواطنة، وهما مترابطتان في الدولة العصرية، وتعتبران من صميم حقوق الإنسان.

وقد ارتبطت قضية الكرد الفيليين بقوانين الجنسية المتعاقبة منذ صدور أول قانون للجنسية في عام ١٩٢٤، وقد سبق كتابة الدستور الأول (القانون الأساسي) الذي صدر في عام ١٩٢٥.

وقسّم القانون المذكور الجنسية إلى فئتين (أ) و (ب)، فمن كان من الفئة (أ)، اعتُبر عراقياً لأنه يحمل الجنسية العثمانية، حتى إن لم يكن عربياً أو كردياً، أما من الفئة (ب)، فاعتُبر من الدرجة الثانية، ويمكنه التجنّس، وهكذا حصل التمييز، فاعتُبر العديد من المواطنين العراقيين، بمن فيهم الكرد الفيليون، مواطنين أدنى شأناً.

وكنت جئت على مشكلتهم في كتابي الموسوم «من هو العراقي؟» الصادر في عام ٢٠٠٢.

وقد ازدادت مشكلة الكرد الفيليين تعقيداً في العهد الجمهوري، ولاسيّما في ظلّ انقلاب عام ١٩٦٣، وتشريع قانون جديد للجنسية أشدّ غلاظة مما سبقه، واشترط القانون موافقة وزير الداخلية على منح الجنسية للمولود في العراق، ولأب مولود في العراق ومقيم بصورة دائمة ومعتادة في العراق.

واتّخذ الأمر طابعاً سياسياً، وليس قانونياً، بحكم انتماءات الكرد الفيليين للأحزاب الكردية، أو القوى اليسارية، فاتّبعت الحكومات المتعاقبة حملات تهجير ضدّهم في عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٥ – ١٩٦٦، وبين أعوام ١٩٦٩ و١٩٧٢ تم تهجير نحو ٧٠ ألف مواطن كردي معظمهم من الفيليين، على الرغم من اتفاق ١١ مارس/ آذار ١٩٧٠ بين قيادة الحركة الكردية والحكومة العراقية.

ولعلّ أقسى ما عاناه الكرد الفيليون، حين اعتبُروا «طابوراً خامساً» بصدور القرار ٦٦٦ في ٧ مايو/ أيار ١٩٨٠، القاضي بإسقاط الجنسية عن العراقيين من أصل أجنبي لاعتبارات تتعلّق بالولاء للوطن والشعب والأهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة، كما ورد في القرار المذكور.

> **ازدادت مشكلة الكرد الفيليين تعقيداً في العهد الجمهوري**

وعلى الرغم من تبدّل الأوضاع، وقيام نظام جديد في العراق على أعقاب النظام السابق، إلاّ أن قضية الكرد الفيليين لا تزال يشوبها الكثير من الالتباس والغموض والإبهام، فضلاً عن عدم استعادتهم حقوقهم المستلبة، ولم يتم تعويضهم عمّا أصابهم من غُبن وإجحاف، فضلاً عن الأضرار المادية والمعنوية والنفسية التي أصابتهم.

وتقضي مبادئ العدالة الانتقالية كشف الحقيقة كاملة، ما الذي حصل؟ ولماذا حصل؟ ومن المسؤول؟ بهدف جبر الضرر، وليس المقصود من ذلك الانتقام، أو الثأر، أو الكيدية، فتلك لم، ولن تُعيد العدالة، كما يقتضي الأمر تعويض الضحايا أو عوائلهم، مادياً ومعنوياً، وذلك لإصلاح النظام القانوني والقضائي وأجهزة إنفاذ القانون وتحقيق المصالحة المجتمعية.

*صحيفة(الخليج)الاماراتية
*gmail.com@drhussainshaban٢١

د. إحسان الشمري:

تباين رؤى القوى السياسية في فهم المصلحة الوطنية*

خلل في بناء السلطة السياسية في العراق

بما لا يقبل الشك إن هذا التباين يكون لعدة أسباب لا يمكن أن يختزل بسبب محدد هو أولاً هناك خلل كبير جداً في بناء السلطة السياسية في العراق التي لم تبنَ على أساس الهوية الوطنية وإنما بنيت على أساس تقاسم السلطات ولهذا تجد أن تقاسم السلطات بين الأحزاب السياسية ورغم من وجود رؤوساء الوزراء

اذا ما نظرنا إليهم قد أختلفوا بغض النظر عن مجلس الحكم لكن إبتداءً ما بين الدكتور إياد علاوي فيما بعد السيد نوري المالكي فيما بعد الدكتور حيدر العبادي إلى الآن نتحدث فيما يبدو تكوين رؤوساء الوزراء كأيدلوجية سياسية لا أتحدث عن شخصياتهم أعتقد هي كانت السبب الأساس في هذا التباين ومن ثم يأتي سلوك وشخصية رئيس الوزراء تحديداً أياً كان وطبيعة تعاطيه مع السلطة السياسية ولذلك تجد هناك تبايناً في قضية التعاطي مع المصلحة الوطنية، من خلال وجود صانعي القرار.

بمعنى كلٌ منهم له سلوكه وأيدلوجيته وشخصيته وتكوينه حتى تكوينه النفسي هذا يؤثر بشكل كبير جداً، لذلك هذا الجزء مهم جداً في قضية التباين في نظر صانع القرار بالإضافة إلى ما ذكرت إن السلطة السياسية في العراق كان بنائها خاطئاً بشكل كبير جداً ، لأنها لم تُبنَ على أساس مشروع دولة وهذا مؤسف جداً أنها بُنيت على أساس مشروع السلطة، وهذا أدى إلى غياب المصلحة الوطنية ولذلك كانت عملية تقاسم المغانم السلطات هي من تدفع هذه القوى السياسية لكي تحدد مصالحها الحزبية القومية الاثنية العرقية الطائفية على حساب المصلحة الوطنية العليا لذلك لم تفلح هذه القوى السياسية إبتداءً في خط شروع نحو المصلحة الوطنية أو نحو المصلحة العليا للبلاد ولذلك تجد بأن كل من يتسنم منصب سيادياً سواء كان على مستوى السلطات له توجهاته الخاصة وهواجسه الخاصة ومن ثم غابت هذه الهوية الوطنية وحدث تباين كبير بين صانعي القرار بالإضافة إلى عملية الثأر واحدة من الأخطاء التي يمكن أن نشخصها كانت عملية ثأر بين صانعي القرار وهذا أثر بشكل كبير جداً ليس فقط على مستوى أداء السلطة وسلوكها وإنما على المصلحة العامة بشكل كامل ومن ثم غاب العمل المؤساتي بشكل كبير لا يمكن أن نحدد مصلحة عليا ومصلحة وطنية من خلال شخص رئيس الوزراء رئيس البرلمان رئيس السلطة القضائية رئيس الجمهورية المؤوسسات الأخرى الحكومة هي مؤسسة من مؤسسات الدولة، ولذلك أنا أتصور بأن المشكلة تكمن في صانع القرار أولاً وأيضاً في طبيعة البناء الذي أعتمد عرف المحاصصة وتقاسم المؤسسات والسلطات.

طبقة سياسية جديدة لصياغة مفهوم المصلحة

عملية تحديد معيار مقبول في تشكيل قاعدة مشتركة، أنا بتصوري هذا ممكن لكنه صعب في هذا الوقت والطبقة السياسية لا يمكن أن تحدد معايير، هذه الطبقة السياسية إلى الآن هي طبقة سياسية تقليدية، ويمكننا أن نطلق عليها بالطبقة التقليدية من الصعوبة بمكان أن نحدد معايير على مستوى ما نقيس القوى التقليدية التي تمسك إلى الآن بالقرار. لكن هناك هامش لتحديد معايير جديدة وهو هامش أن نكون أمام نهج جديد طبقة سياسية جديدة وعقول سياسية جديدة وهذا يمكن من خلاله تحديد إعادة صياغة لمفهوم المصلحة الوطنية وإعادة هيكلة للنظام السياسي الذي تم من خلاله ومن خلال سيطرة الزعامات والقوى السياسية أن تتشظى المصلحة الوطنية.

الديمقراطية التوافقية

فيما يرتبط بالأغلبية البرلمانية هل يمكن أن تحدد المصلحة الوطنية؟ أنا بتصوري المصلحة الوطنية الان مع وجود هذه النخبة مرة أخرى أعود وهي ذات الهواجس تعيش أزمة ثقة فيما بينها، الديمقراطية التوافقية كانت فيما يبدو مرحلة مغانم أكثر مما هي مرحلة بناء لدولة ولمشروع طويل الأمد.

مشروع عراقي طويل الأمد ومشروع بناء دولة جديدة وبناء المؤوسسات لذلك فشلت هذه الأغلبية البرلمانية من أن تشجع وأن تحفز بقية القوى السياسية بالذهاب نحو هذا المشروع وتحديد المصلحة الوطنية، لذلك الأغلبية البرلمانية الشيعية منها بالتحديد اذا ما نظرنا إلى مفهوم الأغلبية سرعان ما انكفأت على نفسها وأيضاً بدأت تتحدث حقوق المكون وحقوق الطائفة وهذا خطأ كبير كان المفترض بالأغلبية البرلمانية الشيعية التي عانت من الدكتاتورية أن تقدم انموذجا لطمئنة القوى السياسية الأخرى لو قدمت هذه الأغلبية البرلمانية هذه الطمئنة ووضعت معايير بعيداً عن الخطوط الطائفية والزعامتية والحزبية أنا أعتقد لكانت تحفزت بقية القوى والكتل البرلمانية ومن ثم ذابت في المصلحة الوطنية لذلك أنا أتصور إن مع وجود هذه الطبقة السياسية لا أتصور أن تحديد المصلحة الوطنية ممكنا.

غياب ثقافة الديمقراطية وخزين مفاهيم بناء الدولة

فيما يرتبط في قضية الأشارة تحت (كتاب أزمة العراق سيادياً) أنا أتفق معه لأن الحكومات ما بعد التغيير لم تنجح في بلورة رؤيا شاملة للمصالح الوطنية، كوامن الخلل أشرت لها في إن هذه القوى السياسية من المؤسف جداً لم تضع في حساباتها بناء السيادة، ومن المؤسف جداً هذه القوى السياسية لا تمتلك ثقافة ديمقراطية ويجب أن نعترف بهذا الموضوع، والأمر الأخر هي مفاهيم لم تكن تمتلك قاعدة للمفاهيم يعني خزين للمفاهيم التي يمكن من خلالها بناء الدولة حتى مفهوم السيادة هذا الذي نتحدث عنه ، لم تستطع أن تميز بين مفهوم السيادة الداخلية والسيادة الخارجية وكانت تتحدث عن انتهاك للسيادة الخارجية وأيضاً تتحدث عن عملية تمدد وتدخل في الشؤون الداخلية العراقية، لكنها فشلت في تحقيق مفهوم السيادة الداخلية أي فشلت في فرض سلطتها السياسية، ومنها السلطة الجغرافية والسلطة السياسية وتحقق ما يمكن أن نسميه حماية حقوق الأفراد لذلك أتصور إن هذه الطبقة السياسية والحكومات التي كانت تتشكل من خلالها ، فشلت في تكوين هذه الرؤيا الشاملة اذا ما نظرنا إلى مفهوم السيادة وفق المفهوم الحديث، ولا أتحدث عن السيادة بيروقراطية وسيادة الحق الالهي، لكن لدينا مفهومين قريبين جداً مما تحدث به جان جاك روسو حينما أشار إلى سيادة الأمة وفيما بعد سيادة الشعب.

انتهاك السيادة وتغييب المصلحة

أعتقد لو أننا ابتعدنا عن الهويات الفرعية، وكان هناك إيمان وعملية ثقافة جديدة وإعادة صياغة جديدة لمفهوم سيادة الشعب بعيداً عن الهويات الفرعية يمكن أن نبدأ الخطوة الأولى لمفهوم السيادة الحقيقية، أن نعمل على ترصين السيادة الداخلية والايمان بالسلطات، ومن ثم تحقق المسار الصحيح المرتبط في المصلحة الوطنية بخلاف ذلك أنا أعتقد أن المصلحة الوطنية بعيدة جداً عن هذه الطبقة السياسية وأقول إن معظم الطبقة السياسية لكي أكون أكثر أنصافًا بحاجة إلى إعادة مراجعة داخلياً وأقصد القوى التي تمسك في صنع القرار، بالنهاية هي الآن مسؤولة عما وصلت إليه الأمور في العراق على مستوى إنتهاك السيادة الداخلية والخارجية وحتى غياب المصلحة الوطنية وأيضاً في جزء مهم تغييبها الهوية الوطنية هذا جزء مهم ، اذ رفعت الهويات الفرعية الثانوية على حساب الهوية الوطنية لذلك لم تتحدد المصلحة الوطنية.

لم تستفد الطبقة السياسية من تجارب الاخرين

لم تستفد هذه القوى السياسية من تجارب أخرى لأنها لا تمتلك مشروع دولة ولا تملك مشروعا للسيادة ولا تملك أيضاً أي مفهوم أوأي أطر يمكن من خلالها تحديد ملامح المصلحة الوطنية كانت تنظر إلى المصلحة الوطنية من خلال مصالحها الضيقة وأتحدث عن مصالح زعاماتية ومصالح مكوناتية وحزبية بالتحديد.

العقد السياسي الجديد بحاجة إلى عقول ووجوه جديدة

لذلك أنا أعتقد لا حل إلاّ من خلال إعادة تقييم للتجربة ولمفهوم السيادة وإعادة تقييم لهذه المصطلحات ووجودها وأنا أتصور طرح مشروع العقد السياسي الجديد بوجود عقول ووجوه جديدة ووجود معارضة النخبة هنا لا أتحدث عن معارضة أخرى بل أتحدث عن معارضة بسلوك هذه القوى السياسية يمكن من خلالها أن نرتفع كثيراً بمفهوم السيادة وأيضاً المصلحة الوطنية للعراق.

* محاضرة الدكتور إحسان الشمري القاها في ندوة .. تحمل عنوان: (تباين رؤى القوى السياسية في فهم المصلحة الوطنية) .. هي استكمال للندوة السابقة .. ضمن سلسلة ندوات مترابطة ومتكاملة ومتواصلة.. جرت و كل منها تعتمد على مخرجات الندوة التي سبقتها.. وتتكامل معها.. وصولاً إلى الإجابة على التساؤلات التي أثارها كتاب (أزمة العراق سيادياً). الندوة ــ بسبب الأوضاع الصحية وجائحة كورونا ـ تجري عبر الانترنت من خلال برنامج زووم، وقد بثّت فالندوة مباشرة على صفحات ملتقى بحر العلوم للحوار وصفحة معهد العلمين للدراسات العليا على الفيس البوك..بتاريخ ٩ اذار ٢٠٢١

جميل عودة ابراهيم:

حق المواطنين في حوكمة المؤسسات الحكومية

*مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات

هناك علاقة وطيدة بين تحسين أداء المؤسسات الحكومية وبين مراعاة متطلبات المستفيدين من خدمات القطاع الحكومي. فكلما عملت الحكومات على تحسين أداء مؤسساتها العامة وتطويرها، من حيث القوانين والأنظمة والإجـراءات، ومن حيث تحديد المسؤوليات والمهمات، ومن حيث تعزيز مفهوم المتابعة والتقييم، والمساءلة والمحاسبة، انعكس ذلك إيجابا على جميع المتعاملين مع المؤسسة العمومية من أفراد وشركات ومنظمات ودول، وأدى ذلك إلى نشر ثقافة التمييز والإبداع، وتحقيق رضا المواطنين عموما.

والعكس صحيح أيضا فكلما أهملت الحكومات مؤسساتها العمومية، وابتعدت عن تطبيق القوانين والأنظمة والإجراءات، ولم تلتفت إلى مساءلة المسؤولين والموظفين المخالفين والمقصرين والمتلاعبين بالمال العام، والآخذين الرشى من الأفراد والشركات والمنظمات والـدول ظلما وبهتانا، عوض تقديم خدمات مجانية أو خدمات غير قانونية، انعكس ذلك سلبا على جميع المتعاملين مع المؤسسة العمومية، بل يؤثر أول ما يؤثر على الحكومة ومؤسساتها أولا، وعلى مصداقية علاقتها مع مواطنيها والشركات والمنظمات والدول ثانيا. فتفقد رضا المواطنين وتخسر الشركات والدول... وقد أكدت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأن أي نظام لا يتبع معايير الحوكمة المؤسسية سيكون خارج التصنيفات الدولية المعتمدة من قبل البنك الدولي، وسوف لن يحصل على أية مساعدات مالية.

> علاقة وطيدة بين تحسين أداء المؤسسات الحكومية وبين مراعاة متطلبات المستفيدين

كما أكدت العديد من الدراسات على أهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة وأثرها في زيادة ثقة الشعب في إدارة الحكومة، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين محليين أو أجانب، وما يترتب على ذلك من تنمية اقتصادات تلك الدول. وصاحب ذلك قيام العديد من دول العالم والمنظمات الدولية بالاهتمام بمفهوم الحوكمة، وذلـك من خـلال قيام الهيئات العلمية، والجهات التشريعية بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير والقواعد التي تؤكد على أهمية الالتزام تطبيق تلك المبادئ والقواعد.

لذلك تعد (الحوكمة) أمراً ضرورياً لبناء ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال رفع كفاءة الأداءً الحكومي، ووضع الأنظمة الكفيلة بالحد من تضارب المصالح، وإعداد أنظمة للرقابة على أدائها، وتصميم هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات، وتحديد القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل في الدوائر الحكومية. حيث ترتكز الحوكمة من المنظور الحكومي على المحورين أساسين، هما: الكفاءة والفعالية في إدارة موارد الدولة. وضمان حقوق الأطراف ذات العلاقة، لاسيما المواطنين.

والسؤال هنا لماذا هناك ترابط بين حقوق المواطنين وبين تحسين أداء مؤسسات القطاع العام؟ وما هو مفهوم الحوكمة؟ وكيف يمكن تطبيقه؟ وماهي الآثار التي تترتب عليه؟

لا يكاد يستغني عدد كبير من المواطنين والمقيمين عن التواصل مع المؤسسات العمومية لإنجاز متطلباتهم الضرورية التي تتوقف عليها حقوقهم وواجباتهم ومصالحهم من الولادة حتى الوفاة. فاستخراج شهادة الولادة من اختصاص جهة حكومية، في الغالب هي وزارة الصحة، واستخراج البطاقة الشخصية من اختصاص جهة حكومية، في الغالب هي وزارة الداخلية، واستخراج إجازة العمل أو التوظيف من اختصاص جهة حكومية، في الغالب هي وزارة العمل. وهكذا عند وفاة الشخص يكون على ذوي المتوفي مراجعة وزارة الصحة لإنجاز متطلبات الدفن، كما يُلزم الورثة بمراجعة وزارة العدل والمحاكم المختصة لتقسيم الإرث، وتحديد الحقوق المالية.

وفي العديد من الدول -ومنها العراق- يجد المواطنون أنفسهم في زحمة الإجـراءات الحكومية المعقدة تارة، والمستفزة تارة أخرى، فيصعب عليهم إنجاز متطلباتهم ما لم يتمكنوا من التواصل مع أحد الأصدقاء أو المعارف (نظام الواسطة) أو يدفعوا مبالغ مالية (رشوة) لموظفي المؤسسة العمومية أو للوسطاء لتسريع معاملاتهم. رغم أن بعض المؤسسات العمومية -وبالتعاون مع المؤسسات الرقابية- تضع إعلانات ولافتات تحذر من الابتزاز والرشى، وتضع هواتف للتواصل المباشر مع المسؤولين في المؤسسات الأعلى، إلا أن المواطنين لا يثقون بمثل هذه الإعلانات واللافتات، ولا يرون أن أصحابها قادرين على الحد من الفساد الإداري والمالي في تلك المؤسسات.

يقول السيد (رعد) في تظلمه المقدمة إلى الأمانة

> أي نظام لا يتبع معايير الحوكمة المؤسسية سيكون خارج التصنيفات الدولية

العامة لمجلس الوزراء إن إحدى دوائر التسجيل العقاري في بغداد أوقفت عملية بيع الأرض التي يملكها، لحين التأكد من صحة أو عدم صحة كتاب صادر عن جهة عليا. وقد طُلب منه أن يدفع مبلغا من المال لغض النظر عن الكتاب المذكور، واستكمال إجراءات البيع فرفض. ويقول السيد (عباس) إنه اشترى أرضا زراعية في ديالى، منذ ثلاث سنوات، ولم يتمكن من مداورتها بسبب تشابه الأسماء (في محافظة أخرى) ولم تحسم المعاملة إلى الآن، وُطلب منه أن يدفع مبلغا من المال لغض النظر عن إجراء تشابه الأسماء، ولكنه لا يمتلك المال المطلوب لدفعه للموظف المعني بالمعاملة. ويقول (إسلام) إنه لكي يستكمل إجراءات القرض العقاري في الوقت المحدد، اضطر للتنسيق مع موظفي المصرف العقاري ودوائر البلدية ودائرة التسجيل العقاري وغيرها، ودفع مبالغ نقدية لكل موظف وصلت المبالغ التي دفعها إلى الموظفين إلى نحو (٦٠٠ ألف دينار عراقي)!

مرت دول كثيرة بمثل ما يمر به العراق، واستطاعت من خلال التعاون مع المنظمات الأممية من الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية وتسريع وتيرة إنجاز المعاملات، وذلك بتطبيق معايير الحوكمة في النزاهة والشفافية والمسألة، وتطبيق المسؤولية الاجتماعية، واعتماد العدالة في تطبيق القوانين والتعليمات بشكل عادل وشفاف.

تُعرف الحوكمة في المؤسسات الحكومية أنها (مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تدار بها المؤسسات الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة وفعالية وبأفضل الأساليب المهنية والأخلاقية بنزاهة وشفافية طبقا لآليات متابعة وتقييم ومساءلة، لتقديم الخدمات الحكومية للمواطن)، كما تعرف أنها (المحافظة على المال العام، وتقديم وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وضمان حقوقهم، وتحقيق رضاء المواطنين عن الخدمات المقدمة، والتخطيط ومراجعة القرارات وتحديد طرق قياس الأداء، والتحسين والتطوير، وتحديد معايير وقوانين ثابتة وعادلة تتميز بالشفافية والوضوح، ودعم وتطوير المنظومة الرقابية ككل، ورفع مستوى الإفصاح والشفافية وتحقيق مبدأ النزاهة، والقضاء على الفساد المالي والإداري، وتحسين قدرات وأداء المؤسسات الحكومية..)

ويكاد يجمع الباحثون والكاتبون حول الحوكمة أنها تقوم على أربعة أسس رئيسة هي (العدالة، وتحديد المسؤولية بدقة، والمسائلة والمحاسبة، وأخيرا الشفافية (الصدق والأمانة). وهذا المعنى للحوكمة يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية في حفاظها على المقاصد، فالمال يعد أحد المقاصد الخمس التي يجب حفظها وحمايتها بكل الطرق والسبل المشروعة، هذا فضلا عن موقف الإسلام من قيم العدالة والصدق والأمانة والحث عليهما بشكل عام، ناهيك عن موقف الإسلام من الكذب

أهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة وأثرها في زيادة ثقة الشعب في الحكومة

وشهادة الزور فهي من الكبائر.

ففيما يتعلق بالعدالة؛ فلا شك أن العدالة من أهم الأسس التي تقوم العقود الشرعية عليها، وذلك ما نجده في آيات عديدة في القرآن الكريم منها قول الله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ) وقوله تعالى (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُواْ) وقوله سبحانه (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ)

وفيما يتعلق بالمسؤولية؛ فإن تحديد المسؤولية بدقة أمر مهم وقد حددتها الشريعة بشكل دقيق، ويساند ذلك عند الفرد المسلم الدافع الديني، لأن أيّ مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره لا يكون مسؤولا فقط أمام من تعاقد معه إنما هو مسؤول أولاً أمام الله، عزّ وجل، الذي أمر بالوفاء بالعقود.

وفيما يتعلق بالمساءلة؛ فقد وضعت الشريعة الإسلامية في تنظيمها لعقود المعاملات أسسًا لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، وقررت عقوبات حاسمة لمن يخلّ بها، والأمر لا يقتصر على الجزاء الشرعي أو الإداري أو القضائي، بل يستشعر المسلم الجزاء من الله، عز وجل، خاصة في الحالات التي يتمكّن فيها الإنسان من الإفلات من رقابة البشر والعقوبات الإدارية.

وفيما يتعلق بالشفافية، والتي تعني الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات التي تُقدَّم عن أعمال الشركة للأطراف الذين لا تمكنهم ظروفهم من الإشراف المباشر على أعمال الشركة التي لهم فيها مصالح للتعرف إلى مدى أمانة وكفاءة الإدارة في إدارة أموالهم، والمحافظة على حقوقهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقاتهم بالشركة،

وفي المحصلة فان غاية الحوكمة في القطاع العام هي تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

١. زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.

٢. تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.

٣. تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة.

٤. تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

٥. تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.

٦. العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية.

٧. رفع مستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر.

٨. إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية.

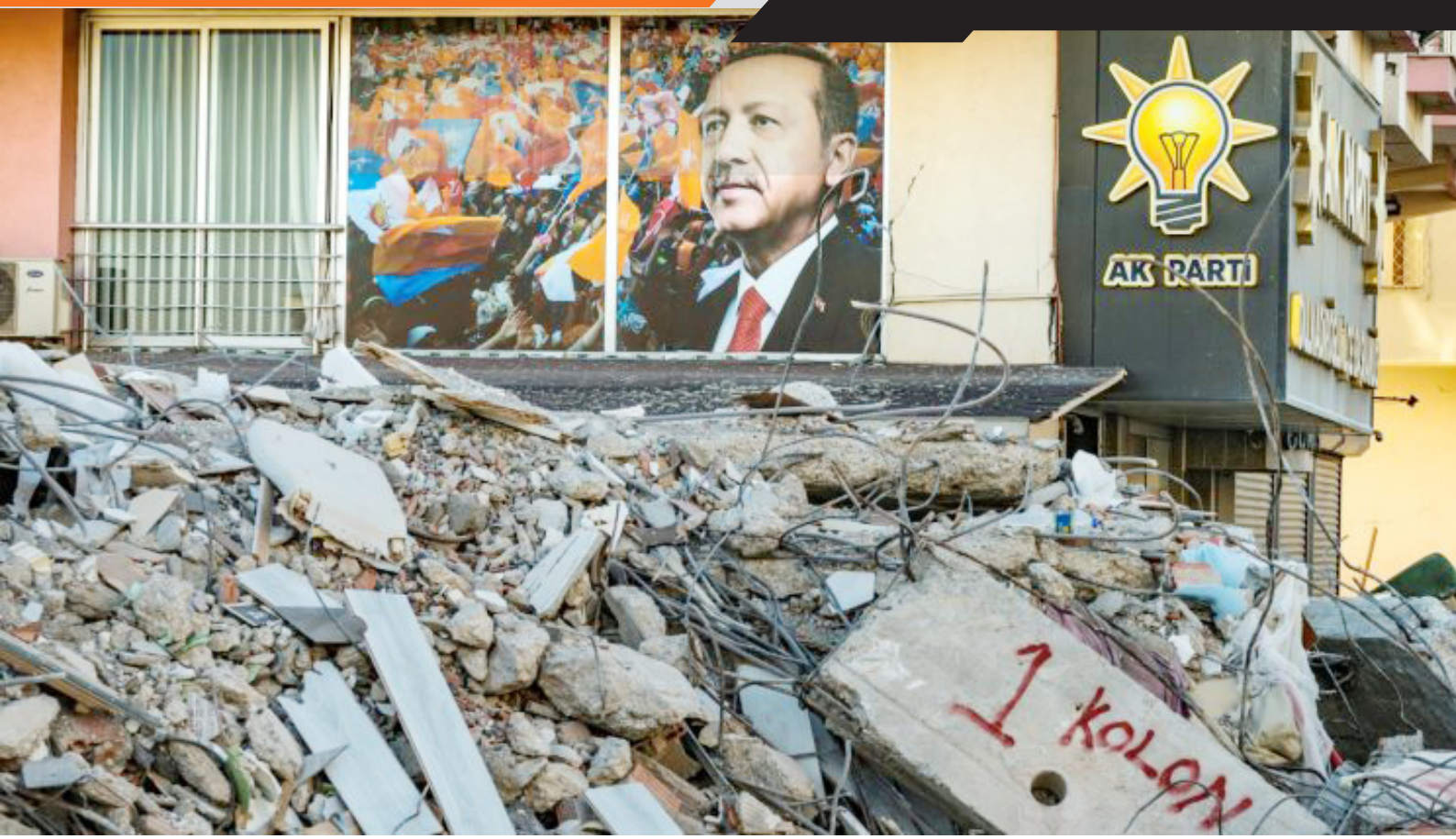

فريد زكريا:

تركيا تلفت انتباه العالم بانتخاباتٍ غير نزيهة

*واشنطن بوست

أبـدى كثيرون أملهم من الانتخابات العامة الأخيرة في تركيا، متوقعين فوزاً حاسماً للمعارضة يكون عكس الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية غير الليبرالية. لكن كنا جميعاً متوهمين. ما حدث في تركيا في نهاية الأسبوع الماضي يسلط الضوء على أحدث الاتجاهات وأكثرها إثارة للقلق في صعود الديمقراطية غير الليبرالية. في حين أن الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان لم يتمكن من إعادة انتخابه بشكل كامل، إلا أن النتائج كانت نوعاً من الانتصار بالنسبة إليه.

على الرغم من أن تركيا تعاني أزمة اقتصادية

ما حدث يثير القلق في صعود الديمقراطية غير الليبرالية

متزامنة مع ارتفاع معدلات التضخم وآثار زلزال مدمر ضرب البلاد كان أداء الحكومة فيه سيئاً، إلا أن أردوغـان حصل على أصوات أكثر مما توقعته استطلاعات الـرأي وخـرج متقدماً على خصمه الرئيسي.

لكن يجب النظر إلى خلفية هذه الانتخابات، إذ كان أردوغان في مواجهة كمال كيليجدار أوغلو، مرشح المعارضة، وهو شخص بيروقراطي لا يتمتع الكاريزما أو الفصاحة إلا أنه لم يكن للمعارضة أي بديل. أزاح أردوغان من أمامه ربما أقوى منافس له، أكرم إمام أوغلو، وهو سياسي من الحزب الجمهوري يتمتع بكاريزما قوية وحقق إنجازات عديدة. في عام ٢٠١٩، فاز إمام أوغلو بسهولة في انتخابات عمدة إسطنبول، وهو منصب محوري كان طريق أردوغان للوصول إلى السلطة.

ادعى حزب أردوغان حدوث تزوير فنظمت جولة جديدة من التصويت، لكنن فاز إمام أوغلو في الانتخابات الثانية بهامش أكبر. اتُهم إمام أوغلو بعد ذلك بإهانة المسؤولين الحكوميين بشأن ما حصل وحوكم أمام هيئة قضائية وُصفت على نطاق واسع بأنها مليئة بالموالين للحزب الحاكم. في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، منعت محكمة إمام أوغلو من ممارسة السياسة وحكمت عليه بالسجن لما يقرب من ثلاث سنوات و مُنع إمام أوغلو من الترشح للرئاسة.

دائماً ما تكون الظروف في تركيا لصالح أردوغان، في وقت يسيطر الأخير على مؤسسات الدولة ويصرف أموالها على مؤيديه لكي يعيدوا انتخابه. كذلك، فإن وسائل الإعلام في البلاد موالية للحكومة بشكل لا مثيل له، فيما تم شراء معظم المؤسسات الإعلامية الرئيسية من قبل رجال أعمال يدعمون أردوغان. ووجدت المجموعة التجارية الأكبر التي حافظت على مسافة من الرئيس نفسها في ظروف غامضة تواجه تهماً تتعلق بالاحتيال الضريبي وفي النهاية باعت محفظتها الإعلامية إلى شخص مؤيد للحكومة. يشيد التلفزيون الحكومي، المصدر الرئيسي للأخبار المذاعة في البلاد، بإنجازات أردوغان وحزبه ويعلن عن خطط الحكومة. في أبريل/نيسان، أمضى التلفزيون الحكومي ٣٢ ساعة في تغطية نشاطات أردوغان مقابل ٣٢ دقيقة لخصمه. من بين جميع الدول الديمقراطية، تركيا من أكثر الدول التي تسجن الصحافيين. يوجد أكثر من ٣٠ ألف قضية بجريمة إهانة الرئيس.

تسيطر حكومة أردوغان على مؤسسات عديدة بما في ذلك المحاكم والهيئة التي تدير الانتخابات. وإذا اتضح أن انتخابات الإعادة في ٢٨ مايو/أيار متقاربة

> وسائل الإعلام في البلاد موالية للحكومة بشكل لا مثيل له

وأصبح مرشح المعارضة في الطليعة، يمكنكم التأكد من أن أردوغان سيستأنف النتيجة قضائياً وأن سلطات الانتخابات ستحكم لصالحه، تماماً كما في قضية رئيس بلدية اسطنبول، في حين تواجه المنظمات غير الحكومية تحقيقات قضائية صارمة، ما يحد من قدرتها على العمل.

في السياق ذاته، أقرت الحكومة قوانين تمنحها سيطرة كاملة على وسائل التواصل الاجتماعي. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، طلبت من موقع تويتر حظر حسابات نحو اثني عشر من المعارضة. وأيضاً، عندما واجهت الحكومة انتقادات شديدة على وسائل التواصل الاجتماعي بعد الزلزال بسبب سوء تعاملها مع الكارثة قامت ببساطة بحجب الموقع لفترة من الوقت.

هذا هو الإبداع المقبل في الديمقراطية غير الليبرالية: يستخدم الرؤساء ورؤساء الوزراء المنتخبون أغلبيتهم لتمرير القوانين التي تمنحهم مزايا هيكلية طويلة الأمد على خصومهم. يستخدمون الأموال الحكومية لتقديم الدعم لمؤيديهم ويرفعون قضايا ضريبية وتنظيمية بحق مجموعات إعلامية مستقلة ويحققون مع الصحافيين والمنظمات غير الحكومية ويعيدون تشكيل الهيئات والمحاكم المستقلة لتصبح متوافقة مع الحزب الحاكم. ثم بعد كل ذلك يجرون انتخابات «حرة».

تبدو تكتيكات أردوغان مألوفةً في العديد من الدول حول العالم. بالنظر إلى الهند، التي كانت ذات يوم معقلاً لوسائل الإعلام المستقلة، انخفض ترتيبها اليوم إلى المركز ١٦١ في مؤشر حرية الصحافة العالمي الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود.

كذلك المجر، حيث تسيطر الحكومة والشركات الموالية لها على جميع وسائل الإعلام في البلاد تقريباً وأصبحت الهيئة المشرفة على القضاء فعلياً ذراعاً للحزب الحاكم، ما أثار حفيظة الاتحاد الأوروبي. في المكسيك أيضاً، حاول الرئيس تشكيل سلطة انتخابية مستقلة في البلاد.

عندما يتم إجراء انتخابات في هذه الظروف، ويقول المراقبون الدوليون إن الأصوات تم الإدلاء بها وفرزها بشكل صحيح، ثم يشهدون على أن هذه الانتخابات تنافسية بشكل حقيقي، فإنهم يلحقون الضرر بالعالم. نحن بحاجة إلى مفردات جديدة لوصف هذه الظاهرة.

هل هذه الانتخابات حرة؟ نعم من الناحية الفنية، لكنها أيضاً غير عادلة.

*ترجمة:المركز الكردي للدراسات

حسني محلي:

هل يقرر اللاجئون السوريون مصير الانتخابات التركية؟

بعدما فشل الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في الحصول على الأغلبية اللازمة لانتخابه رئيساً للجمهورية، اتجهت الأنظار صوب المرشح الثالث سنان أوغان الذي حصل على٥،١٧٪ من مجموع أصوات الناخبين الذين سيقرّرون مصير الجولة الثانية من الانتخابات يوم الأحد المقبل.

دفعت هذه النسبة الرئيس إردوغـان وطاقمه إلى الاستعجال في الحوار مع أوغان وإقناعه بالإعلان عن تأييده له، وهو ما تحقّق بعد المعلومات التي تحدّثت عن دخول الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف على الخط وإقناع أوغان بذلك في مقابل امتيازات سياسية ومادية منه ومن إردوغان.

أغضبت هذه الصفقة زعيم حزب العدالة وجدت آوز، وزعيم الحزب المستقيم رفعت سردار أوغلو (الشريكين في تحالف الأجداد الذي رشّح أوغان)، فوجّها انتقادات عنيفة إلى أوغان، واتهماه «بالتخلي عن مبادئه وأخلاقه، لأنه هو الذي هاجم إردوغان بشدة بسبب تحالفه مع حزب الهدى الإسلامي الكردي، عدو القومية التركية، وهو الذي هاجمه بسبب سياساته الداخلية والخارجية، وأهمها قضية اللاجئين السوريين وآخرين، وأهمهم الأفغان».

وقد جاء اتفاق زعيم حزب النصر أوميت أوزداغ اليوم مع كمال كليجدار أوغلو وإعلانه تأييده له في الجولة

> إذا بقي إردوغان في السلطة، فسيكون بحاجة إلى أوراق أكثر ليساوم بها الجميع

الثانية ليزيد من حظوظ كليجدار أوغلو، وخصوصاً بعدما ناشد أوزداغ «كل القوميين الأتراك لدعم كليجدار أوغلو إذا كانوا يريدون التخلّص من اللاجئين بأسرع ما يمكن، وإذا كانوا يريدون لوطنهم تركيا أنْ لا يتحوّل إلى وطن للاجئين».

يكتسب موقف أوزداغ وإعلانه هذا أهمية كبيرة، لأنه هو الذي رشّح أوغان للانتخابات، ولأن الأغلبية الساحقة ممن صوّتوا له هم في الأساس من أنصار أوزداغ وأتباعه، أي حزب النصر الذي خصّص معظم حملته الانتخابية لقضية اللاجئين، بعدما حمّل أوميت أوزداغ الرئيس إردوغان «مسؤولية هذه القضية، لأنه فتح الحدود على مصراعيها أمام اللاجئين السوريين والأفغان وغيرهم»، الذين وصل عددهم، كما يقول، إلى ١٣ مليون لاجئ.

ويتهم أوزداغ الرئيس إردوغان «بمنح الملايين من اللاجئين الجنسية التركية ليصوّتوا له في الانتخابات»، وهو الاتهام الذي يكرّره زعماء الأحـزاب الأخـرى بعد المشاهد الخاصة بعملية التصويت في الخارج، وبشكل خاص في الدول الخليجية، إذ ظهر عدد كبير من مواطني هذه الدول وهم يصوّتون لإردوغان، وهي حال أعداد كبيرة من السوريين في تركيا، الذين ساهموا بشكلٍ فعّال في الحملة الانتخابية من خلال عشرات الآلاف من الحسابات في شبكات التواصل الاجتماعي التي قامت بالدعاية لإردوغان، «باعتبار أنه زعيم الأمة الإسلامية وحامي حمى الإسلام والمسلمين ضد الدول الإمبريالية والصهيونية».

هؤلاء لا يتذكّرون ما قدّمه إردوغان من تنازلات للكيان الصهيوني بعدما استقبل رئيسه هرتسوغ في أنقرة العام الماضي، كما لا يتذكّرون نحو ٣٠ قاعدة امريكية وأطلسية في تركيا، والأهـم من كل ذلك أنهم نسوا أو تناسوا تصريحات الزعيم الإسلامي التاريخي نجم الدين أربكان، عندما قال أكثر من مرة: «من يصوّت لإردوغان إنما يصوّت لإسرائيل وامريكا».

أوميت أوزداغ، وهو أستاذ في العلاقات الدولية وعضو برلمان انشقّ عن حزب الحركة القومية بسبب تحالفه مع إردوغان، من المتوقّع أن يؤثّر موقفه في الأوساط القومية عموماً، التي لا تخفي انزعاجها من اللاجئين السوريين وسياسات إردوغـان المتعاطفة معهم لأسباب دينية وحسابات استراتيجية خاصة بسوريا والمنطقة عموماً.

هذا الانزعاج يتوقّع البعض أن يشجّع الكثيرين ممن لم يصوّتوا في الجولة الأولى، ونسبتهم نحو ١١٪، على أن يتوجّهوا إلى صناديق الاقتراع ويصوّتوا لكمال كليجدار أوغلو مع استمرار تصريحات إردوغان ووزرائه في موضوع اللاجئين.

> استخدام ورقة اللاجئين سهل جدا في كل المجالات وفي جميع الاتجاهات

وجاءت تصريحات وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو لتزيد في الطين بلة، إذ قال: «إننا بحاجة إلى أيادٍ عاملة رخيصة، واللاجئون السوريون يغطون هذه الحاجة. على سبيل المثال، والدي لديه حظيرة للمواشي، ولا يجد راعياً يرعى أغنامه».

هذا التصريح أثار غضب الشارع السياسي والشعبي، ولكن ليس بين اللاجئين السوريين الذين بات واضحاً أنهم كانوا وما زالوا الورقة الأهم في مساومات أنقرة مع دمشق، سواء مع الرئيس إردوغان أو كليجدار أوغلو المدعوم من أوميت أوزداغ، الذي حمّل إردوغان بشكل مباشر وعنيف مسؤولية اللاجئين، وقال «إنه يريد لهم أن يساعدوه للقضاء على الهوية القومية للدولة والأمة التركية وبمقولات دينية إسلامية رجعية».

ويطالب أوزداغ بإعادة اللاجئين إلى بلادهم فوراً، فيما يعد كليجدار أوغلو بإعادتهم إلى بلادهم خلال فترة أقصاها عامان، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الرئيس الأسد. وقد يكون أوزداغ الوسيط بينه وبين أنقرة في حال فوز كليجدار أوغلو، فمن المتوقّع أن يتمّ تكليفه بحقيبة وزارة اللاجئين، في الوقت الذي يعرف الجميع أن إردوغان تهرّب من أي اتفاق مع الرئيس الأسد ورفض شروطه فيما يتعلّق بالانسحاب من كل الأراضي السورية ووقف كلّ أنواع الدعم للمجموعات المسلحة، وأخيراً الدفاع عن إدلب التي تسيطر عليها النصرة.

ويعرف الجميع أيضاً أنّ إردوغان لن يتخلى عن ورقة اللاجئين، وسوف يستمر في استخدامهم كورقة مساومة مع الرئيس الأسد لتحقيق الحد الأقصى من أهدافه، وأهمها أن يبقى صاحب القول الأهم، وربما الوحيد، في تطورات الأزمة السورية، بعدما تهرّبت القمة العربية الأخيرة من استهدافه بشكل مباشر فيما يتعلّق بسياساته في سوريا وليبيا والعراق، وكان لاجئوها ونازحوها في الداخل والخارج من أهم نتائج تطوراته منذ ما يسمّى بـ»الربيع العربيّ».

وقد أدّى إردوغان، وما زال، الدور الرئيسي في ذلك. ويبدو واضحاً أنه لن يتخلّى عن هذا الدور، وخصوصاً إذا بقي في السلطة. حينها سيكون بحاجة إلى أوراق أكثر ليساوم بها الجميع، واللاجئون بامتداداتهم الاجتماعية في بلدانهم سيكونون أهم هذه الأوراق، لأنّ استخدامهم سهل جداً في كل المجالات، وفي جميع الاتجاهات، لتحقيق المزيد من الأهداف في الداخل والخارج.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

بدا واضحا من الذي يؤيد بيع هذا الوطن الجميل

أول رد فعل من كليتشدار أوغلو على قرار سينان أوغان

علق المرشح الرئاسي عن تحالف الأمـة، كمال كيليتشدارأوغلو، على قرار مرشح تحالف الأجداد، سنان أوغان، بدعم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في الجولة الثانية من الانتخابات التركية.

وقال كيليتشدارأوغلو في تدوينة على تويتر: "بدا واضحا من الذي يؤيد بيع هذا الوطن الجميل! نحن قادمون لإنقاذ هذا البلد من الإرهاب واللاجئين. هذا استفتاء وليست انتخابات".

وأضاف كيليتشدارأوغلو: "لا أحد يستطيع أن يخدع أحدًا بعد الآن. أدعو مواطنينا البالغ عددهم ٨ ملايين وجميع شبابنا الذين لم يصوتوا أن يأتوا إلى صناديق الاقتراع!".

وكان أعلن أوغان، الذي حصل على ٥،٢ في المائة من الأصـوات في الانتخابات الرئاسية اعلن تأييد الرئيس رجب طيب أردوغان في الجولة الثانية من الانتخابات، ودعا من صوتوا له بالجولة الأولى أن يدعمو أردوغان.

وقال سينان أوغان أمس الاثنين، موجها الشكر لمن منحوه أصواتهم بالجولة الأولى "أود أن أشكر مديري الأحزاب السياسية والمنظمات والقواعد الذين كانوا معنا منذ اليوم الأول على دعمهم. على الرغم من أنهم لم يكونوا أعضاء بشكل رسمي في التحالف"

بايك: يريدون خداع الناس لاستعادة السلطة،ويحاولون تقوية الفاشية

ANF :

رد الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) جميل بايك على أسئلة وكالة فرات للأنباء (ANF) بشأن الانتخابات التي ستجري في تركيا وشمال كردستان في الرابع عشر من أيار الجاري.

وأوضح بايك أن حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية تجري أنشطتها الانتخابية على أساس العداء للشعوب، والقوات الحكومية التي تعرف أنها لن تنتصر حتى اندلاع الحرب، ستفقد كل فرصها وسيتم محاكمتها، وذكر بايك أن حكومة العدالة والتنمية والحركة القومية تخوض حرباً قذرة بكل قوتها وقال «إنهم يدعون أن حزب العمال الكردستاني قد خرّب عملية التفاوض مع القائد، وأنّ حزب العمال الكردستاني أضرّ بالشعب الكردي، يرددون هذه العبارات كل يوم على شاشات التلفزيون وفي الصحف، يريدون خداع الناس بهذه الطريقة لاستعادة السلطة، إنهم يحاولون تقوية الشوفينية والفاشية، لهذا السبب يمارسون

القتل والاعتقال والأكاذيب ويفعلون كل ما في وسعهم، كما هو معروف، تم اعتقال العديد من المحامين والصحفيين والفنانين والسياسيين في الأيام الأخيرة، بهذه الطريقة أعطوا رسالة، قبل كل شيء، وجهوا هذه الرسالة إلى الشعب الكردي، أي أن هدفهم هو كسر إرادة الشعب الكردي، وأيضاً وفي شخص الشعب الكردي ومن خلال كسر إرادة الشعب التركي والقوى الديمقراطية، يريدون تخويف الجميع، هدفهم أن ينسحب الجميع ويفوزوا هم، ولكن رأوا أن لا أحد يتراجع، و يمضون قدماً بشجاعة أكبر، وهذا هو الأصح، الشعب الكردي وقوى الديمقراطية والحرية على السواء يناضلون ضد الهجمات بشجاعة وتصميم».

وهذا ابرز ماجاء في الحوار مع الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) جميل بايك:

نهج الدولة التركية تجاه الشعب الكردي

بقيت أيام قليلة على الانتخابات في شمال كردستان وتركيا، كيف رأيتم نهج الدولة التركية تجاه الشعب الكردي خلال العملية الانتخابية برمتها؟ لا زال هناك حرب مستمرة في شمال كردستان كجزء من حالة الطوارئ، ما هو سبب ذلك؟

-يعرف الجميع النهج الذي يتبعه حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية تجاه الشعب الكردي والقوى الديمقراطية والحركات الاشتراكية، ربطوا مصيرهم وسلطتهم ومستقبلهم بمعاداة الشعب الكردي والقائد أوجلان وحزب العمال الكردستاني وقوى الديمقراطية والحرية، يقومون بإجراء أنشطتهم الانتخابية على هذا الأساس، بتعبير أدق، إنهم يشنون حرباً خاصة تحت مسمى الانتخابات، ليس فقط حرباً خاصة، بل أيضاً يشنون حرباً عسكرية، كما هو معروف، خلال الزلزال.

قمنا بإتباع نهج معين وأوقفنا فعالياتنا، لكن نظام حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية رأى في قرارنا فرصة وزاد من هجماته العسكرية، يستخدم كافة أنواع الأسلحة ويشن حربا خاصة ضد القائد أوجلان وحزب العمال الكردستاني والشعب الكردي، كما إنه يشن حرباً قذرة على قوى الديمقراطية والحرية والشعب والنساء والحركات الاشتراكية، يعلمون أنه لا يمكنهم المحافظة على وجودهم وسلطتهم بدون الحرب، سوف يفشلون وسيتعرضون لضربة كبيرة، سيفقدون كل إمكاناتهم وقد تتم محاكمتهم أيضاً.

لمنع حدوث ذلك، يشنون حرباً قذرة بكل قوتهم، يقولون كل يوم أننا قتلنا مسؤولاً من حزب العمال الكردستاني، كل يوم تقريباً يقدمون أخباراً كهذه، وأعلنت قيادتنا عن زيف كل هذه الاخبار الكاذبة، ووفت بمسؤوليتها تجاه الشعوب والإنسانية أثناء الزلزال، لكن حكومة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية تزيد من وتيرة الحرب القذرة يوماً تلو الآخر، لأنها لا تشعر بأي مسؤولية تجاه الشعوب والإنسانية، يفكرون في كيفية نهب المزيد في كل مكان، يدلون بتصريحات كثيرة عن القائد أوجلان وحزب العمال الكردستاني.

يدّعون أنه أفشل عملية المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني، وأن حزب العمال الكردستاني أضر بالشعب الكردي، يروون هذه القصص كل يوم في الصحف والقنوات التلفزيونية، يريدون خداع الناس بهذه

الطريقة والعودة إلى السلطة مرة أخرى، يحاولون تقوية الشوفينية والفاشية، لهذا السبب يقتلون الناس ويقبضون عليهم ويكذبون ويفعلون كل ما يمكنهم فعله، وكما هو معروف، اعتقلوا العديد من المحامين والصحفيين والفنانين والسياسيين في الآونة الأخيرة، وبهذه الطريقة أرسلوا رسالة إلى الجميع، وبداية أرسلوها إلى الشعب الكردي، بعبارة أخرى، هدفهم هو كسر إرادة الشعب الكردي، وفي شخص الشعب الكردي، يريدون كسر إرادة الشعب التركي وقوى الديمقراطية وترهيب الجميع، إنهم يهدفون إلى الوصول نتيجة ما من خلال إجبار الجميع على التراجع للوراء، لكنهم رأوا أنه لا أحد يتراجع خطوة إلى الوراء، بل وبطريقة ما يتقدمون إلى الأمام بشجاعة أكبر، هذه هي الحقيقة.

الشعب الكردي وقوى الديمقراطية والحرية يناضلون ضد الهجمات بطريقة أكثر شجاعة وتصميماً، مهما فعلت الحكومة، لن تتمكن من الحصول على نتيجة، كل يوم يهددون أكثر من اليوم الذي قبله، سليمان صويلو، أردوغان، خلوصي أكار، بن علي يلدريم، كلهم يهددون، يرسلون رسالة مفادها أنهم إذا لم يفزوا في الانتخابات، فلن يقبلوا ذلك، أي أنهم سيشنون الحرب، يرسلون رسالة مفادها أنهم لن يتخلوا عن السلطة.

هذا تهديد وجهوه للشعوب سابقاً، يعتقدون أنهم سيخيفون الجميع بهذه التهديدات، سيجبرونهم على التراجع إلى الوراء وسيصلون إلى النتيجة بشكل مريح، الآن في تركيا،

يدرك الشعب والقوى الديمقراطية هذه التكتيكات، لذلك، يجب على قوى الديمقراطية والقوى الاشتراكية والشعب الكردي أن يردوا بقوة أكبر على تهديدات حكومة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، يجب أن يروا أن تهديداتهم لا تفيد بشيء، يجب على الجميع النضال بمزيد من الشجاعة والتصميم، وبهذه الطريقة سينتهي هذا النظام وستتحقق الديمقراطية في تركيا.

كفى للعمل كحراس القرى

أريد ان أبعث بنداء لحراس القرى أيضاً، حتى الآن كانوا حراس القرى، أما الآن وفي مرحلة الانتخابات، يجب عليهم أن يبدأوا بصفحة جديدة من اجل أنفسهم، وبهذا الشكل يقتربوا من الانتخابات، يجب ألا يُعادوا شعبهم، يجب أن يكونوا في الخدمة، وأن يفكروا بمستقبلهم وبأولادهم، كما قلت، يمكن حملوا سلاح العدو لأسباب كثيرة وأصبحوا حراساً، ولكن هناك صفحة جديدة تُفتَح في تركيا، وهذه فرصة بالنسبة لحراس القرى يجب أن يستفيدوا منها، ويتركوا هذه العمل، وأن يخدموا شعبهم وليس العدو، انظروا قالها العدو في البداية، احملوا السلاح وأحموا قراكم فقط، ولكن انظروا، الآن يرسلون هؤلاء الحراس إلى الحرب، حقيقةً إنهم في خضم الحرب يومياً ويُقتَلون، يجعلون هؤلاء الحراس في مقدمة الجبهة، ويرسلونهم إلى أخطر المناطق، لأنهم لا أهمية لهم بالنسبة للدولة التركية، يمكن أن يكون هؤلاء الحراس أيضاً قد فهموا هذا الشيء، ولهذا السبب أنادي الحراس، كفى للعمل كحراس القرى، فليقولوا نحن في خدمة شعبنا، عليهم أن يقوموا بهذه الخطوة في الانتخابات، وهذا هو المطلوب منهم، لذلك يجب عليهم ان يصوّتوا لحزب الخضر اليساري ويحرروا أنفسهم من هذه الحرب.

لرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديموقراطي صالح مسلم:

«الإدارة الذاتية» نموذج للحل في الشرق الأوسط

رغم الخلافات لكن يجمعهم العداء للكرد

*مجلة «المجلة» اللندنية

إبراهيم حميدي: لم يبد الرئيس المشترك لـ«حزب الاتحاد الديموقراطي» الكردي السوري صالح مسلم اي قلق من أي تعاون سوري – تركي ضد «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) و«الإدارة الذاتية» التي تدير مناطق شمال سوريا وشمالها الشرقي، بدعم من التحالف بقيادة امريكا. لكنه أعرب عن الارتياح من التقارب العربي مع دمشق. وقال: «نحن لسنا منزعجين من العلاقات السورية – العربية – الكردية بل نرحب بها.

نتمنى على الأقل لهذه المصالحة، أو التقارب، أن لا يكونا على حساب الشعب السوري». وأضاف: «النظام يريد إعادة سوريا إلى ما قبل ٢٠١١ وهذا غير ممكن. لذلك أعتقد أن موقف الدول العربية يجب أن يكون مشروطا ببعض القوانين الديموقراطية وعلى الأقل احترام الشعب السوري واحترام مكوّنات سوريا في الحل السياسي والقرارات الأممية الصادرة، القرار ٢٢٥٤ وغيره، وأعتقد أن الدول العربية ستضع بعض الشروط» على دمشق.

وسئل عن الحوار مع دمشق، فأجاب: «كان هناك حوار قبل فترة والآن لا حوار. الاخوان العرب الآخرون، نأمل أن يساهموا في هذا الموضوع ويحثوا الرئيس بشار الأسد على مناقشة الأمور للتوصل إلى حل معين». وأضاف أن «قوات قسد قدمت التضحيات لأجل السيادة والحماية السوريتين ربما أكثر من الجيش السوري. فلماذا لا تكون نواة الجيش السوري المستقبلي لسوريا الديموقراطية». وعن العلاقة مع امريكا، قال: «بعض الناس يردد أننا عملاء للولايات المتحدة. نحن لسنا عملاء لامريكا ولم نتلق يوما أوامر منها. امريكا أتت إلى سوريا عندما اقتضت مصلحتها ذلك ونحن مصلحتنا تطلبت التعاون». وقال إنه في حال انسحاب امريكا من سوريا، لن يسمى ذلك «خيانة. لأن الخيانة تحصل عندما يعطونك وعدا ويخلفون الوعد. هم لم يعِدونا يوما بالحماية، ويقولون علنا إننا لن نحميكم ولن ندافع عنكم ولن نحارب تركيا من أجلكم».

وعن روسيا، قال مسلم: «لدينا علاقة قديمة معها طبعا، وكنا نتمنى أن يكون الروس وسطاء وأن يفرضوا الحل بحكم علاقتهم مع الحكومة السورية». وهنا نص الحديث الذي جرى عبر الهاتف في ١٨ أبريل/نيسان:

«الإدارة الذاتية» نموذج للحل في الشرق الأوسط

هناك مبادرة سياسية أطلقتها «الإدارة الذاتية» لحل الازمة السورية، كيف ترى مستقبل هذه «الادارة» في شمال وشمال شرق سوريا؟

«الإدارة الذاتية» نموذج للحل في الشرق الأوسط، حيث كانت هناك مشاكل وتعقيدات. فالحرب العالمية الأولى بدأت من الشرق الاوسط ولا تزال النزاعات مستمرة هناك، والدولة القومية لم تُعزَّز حتى الآن. تقدّم «الإدارة الذاتية» نموذجا غريبا عن كيفية تعايش الشعوب، ونتمنى أن ننجح فيها فنثبت الأمور ونرسخها بحيث تنتشر أخوّة الشعوب ونصبح نموذجا ليس فقط لنا بل لكل سوريا والشرق الأوسط.

تقصد انها نموذج بديل من الدولة القومية؟

في بدايات القرن العشرين، كانت هناك ثلاث امبراطوريات عالمية تتحارب في ما بينها: الفرنسية والبريطانية والعثمانية، والأخيرة عُرفت بـ«الرجل المريض». من هنا انطلقت الفكرة: ما البديل من «الرجل المريض»؟ فكان الاقتراح، لنؤسس دولا قومية ونضع فيها أعواننا لإدارة تلك البلاد فنحصل على خيراتها. الانتدابان الفرنسي والبريطاني على المنطقة كان لتعليم الشعوب كيفية إدارة أمورهم ثم نصّبوا أناسا لا يتعارضون مع مصالحهم. الدول القومية كانت لخدمة قوى الهيمنة العالمية.

احتكرت الدول القومية السلطة وتقاسمت الثروات مع القوى الخارجية، فوقعت النزاعات بين تلك الدول، واستمرت حتى بعد الحرب العالمية الثانية.

الآن تريد الشعوب أن تكون لها كلمتها، وأن تكون السلطة نابعة من الشعب. أوروبا تنبّهت إلى هذا الأمر، إذ أدركت

بعد الحرب العالمية الثانية أن لا جدوى من الدولة القومية التي تفتحت بذورها مع الثورة الفرنسية وانتشرت في كل أوروبا، وتسبب التنازع في ما بين الدول إلى مقتل ملايين البشر. فكان لا بدّ من التوصل إلى حل يقوم على اعتراف كل دولة بقوميتها وخصائصها وعلى انشاء الاتحاد الأوروبي ورفع الحدود بين الدول التي أصبحت تتنافس بالأموال بدل الدماء. هذا هو التوجه العالمي، وأثبت وعي الناس أن القتال غير مفيد ويدخل في خدمة احتكار السلطة والثروة.

العصب الأساسي للإدارة الذاتية

لكن العصب الأساسي لـ»الإدارة الذاتية» هو القومية الكردية، فكيف يمكن التوفيق بين الأمرين؟

القومية الكردية عانت كثيرا. كردستان التاريخية كانت فيها شعوب كثيرة. الناس الذين عاشوا بين الكورد منهم من انصهر ضمن بوتقتهم عبر التاريخ، لكن عندما حان وقت تأسيس الدولة لم يعترفوا بكردستان ولا بالوجود الكردي.

هناك ٤ مناطق، والكل يحاول الاستقواء على الكردي فيها: السوري يريد تذويبه والسيطرة عليه، وهذا ما يفعله العراقي والتركي والايراني. جميعهم أنكروا «الكردي» وأنكروا كردستان.

الفقير يناضل من أجل حريته، لكن الكردي هو الأكثر معاناة عبر تاريخ الدولة القومية ومآسيها الدولة ومجازرها، من حلبجة (في شمال العراق) وغيرها، إلى آلاف القرى التي تشرد أهلها واضطروا إلى الهجرة. هناك الآن نحو ثلاثة أو أربعة ملايين كردي في أوروبا، والكورد منتشرون في كل بقاع العالم، وهم تركوا كردستان التي نُهب فيها كل شيء. الكردي مهجّر في بلده وعارٍ وجائع، لذا يضطر الى الهجرة. الكرد هم الأكثر معاناة من التذابح ومن الدولة القومية الفاشية، لذا هم الأكثر بحثا عن الحرية وعن وسيلة عيش كريمة مع جيرانهم حتى لا يُهانوا. وجدوا أن الأفضل أن يعيشوا معا كجيران ويتقاسموا رغيف الخبز بدل أن يتقاتلوا لاحتكار السلطة والثروة. وهذا ما بادرنا به في شمال وشرق سوريا.

«قائد ملهم... ومفكر»

ما هي علاقاتكم مع الأقاليم الكردية الأخرى بأوضاعها المختلفة؟

علاقتنا مع الأحزاب الأخرى في كردستان هي علاقة أبناء وطن واحد وقومية واحدة ودماء واحدة وتاريخ مشترك ولغة مشتركة وثقافة مشتركة.

لكن منذ بداية القرن العشرين أصبح كل جزء في كردستان يسيطر عليه «غريب»: في سوريا البعثيون، الكماليون في تركيا، صدام سابقا في العراق، والشاه سابقا في إيران. كل جزء يبحث عن الحل المنفرد الذي يناسبه.

يستعملون الكردي السوري ضد الكردي التركي، والكردي العراقي ضد الكردي الايراني.

أصبحوا يستغلون الكردي ضد الكورد الآخرين بحسب حاجاتهم. فلنتفاهم على الأقل في ما بيننا، لكي لا نكون موضع استغلال، فلا يحصل تقاتل بين الأخوة.

هذه الناحية مهمة، ونحن لا نتهم أي حزب آخر، بل نتجنب المواجهة، ونريد أن نحافظ على الأخوّة والصداقة، ونتعاطف ونتعاون، وهذا هو الأمر السائد في جميع أجزاء كردستان.

ما هي العلاقة بزعيم «حزب العمال الكردستاني» عبدالله اوجلان؟

هو مفكر وفيلسوف، خرج من قلب المعاناة الكردية. إنه شخص عاش مأساة الشعب الكردي في كل خلية من خلاياه،

وتفاعل معها منذ نعومة أظفاره. إنسان ذكي وحكيم وذو فكر. خلال عيد النوروز عام ١٩٧٣ راودته فكرة إنشاء حزب مع مجموعة مخلصين، فشكلوا «حزب العمال الكردستاني» سنة ١٩٧٨. ثم انتشر الحزب وبدأ بالكفاح المسلح في شمال كردستان في ١٩٨٤، وتوسع، ولاقى شعبية جارفة في جميع أجزاء كردستان. لذلك هو قائد ملهم ومحرك للشعب الكردي الذي يفتخر بأن لديه شخصا بهذه المواصفات ويملك القدرة على قيادة مسيرة الديموقراطية.

عبدالله قائد ملهم وليس قائدا ميدانيا، يعطي أفكارا وفلسفة، وهناك من يقتنع بأفكاره، وثمة أحزاب كثيرة حتى من المعارضين وغير المعارضين تتبنى أفكاره، وفلسفته أصبحت عالمية ولم تعد كردية فقط.

نحن في «حزب الاتحاد الديموقراطي» نعتبره رائد الفكر للأمة الديموقراطية التي نصنعها الآن.

أوجلان يقيم الآن في معتقل تركي، وتتهم تركيا ودول أخرى «حزب العمال الكردستاني» بأنه تنظيم إرهابي...

أُسِر أوجلان بمؤامرة دولية (في بداية ١٩٩٩ بعد اخراجه من سوريا نهاية ١٩٩٨) اشتركت فيها قوى عالمية في مقدمها دول «الناتو» وخلية تابعة للحلف. عندما يكون شخص واحد في طائرة وتُغلق كل المطارات الأوروبية في وجهه حتى لا يتوجه إلى المحكمة الدولية في هولندا، هذه دلائل تشير إلى أن كل قوى حلف الأطلسي وغيرها وراء أسره وتسليمه إلى تركيا. تركيا تلعب دور حارس السجن فقط. العزلة المفروضة على أوجلان صادرة من قوى الهيمنة العالمية التي تدير سجن إمرالي.

«حزب العمال الكردستاني» لن يقف ضد مطالب الشعب الكردي في شمال كردستان وتركيا، وعندما حمل السلاح فعل ذلك بعدما سُدّت في وجهه جميع الأبواب، السياسية والديبلوماسية وحتى الثقافية. شعب محاصر وملاحق ويسجن، لا بد أن يبحث عن مجال، لذا توجه بعض الشباب الى الجبال للدفاع عن أنفسهم. قد يكون بعضهم قتل عملاء في صف العدو الذي يحاربهم في بيتهم، في بداية ظهورهم في ١٩٨٤ – ١٩٨٥.

التخطيط كان لإقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير

تركيا عضو في «الناتو»، الذي يمثل قوى الهيمنة العالمية، وهو تعاون مع تركيا كي تطلق صفة الإرهاب على «حزب العمال الكردستاني»، على الرغم من أن الحزب لم يقم بأي عملية ضد الامريكيين أو الأوروبيين. الدول الأوروبية تصف الحزب بالإرهاب تعاطفا مع تركيا، وليس لأي سبب آخر. فالحزب لم يقم بأي عملية إرهابية ضد أي دولة من الدول أو ضد فرد من الأفراد، لم يهاجم أبراجا ولم يقتل جنودا ولا يزال لديه حتى الآن مراكز تدريب شتى في جبال كردستان، وهي لحماية الشعب الكردي فقط.

المؤامرة الدولية حيكت للقبض على أوجلان، خلال سنة ١٩٩٨ لأن التخطيط كان لإقامة «مشروع الشرق الأوسط الكبير». وجدوا أن الرجل يمكنه أن يغيّر المعادلة لأنه استطاع جمع الصوت الكردي الذي يضم أكثر من خمسين مليون كردي في الشرق الأوسط، وأظهره كقوة. لم يكن للكرد مكان في «الشرق الأوسط الكبير» الذي كانوا يعملون على إنشائه. ورأوا أن أوجلان بقوته وحزبه وبإحيائه للشعب الكردي سيكون مؤثرا جدا في المعادلة، وهذا ما لم يكن في الحسبان، لذلك قرروا «التخلص» منه، باعتقاله وتسليمه إلى تركيا. أرادوا التخلص من العقبة التي يمكن أن تواجههم في مشروعهم لـ«الشرق الأوسط الكبير».

الكورد قاوموا مع الفلسطينيين

كانت هناك علاقة قديمة بين «حزب العمال» ودمشق، ثم قطعت العلاقة. الآن ثمة وساطة روسية بين دمشق وأنقرة، واجتماعات أمنية سورية – تركية. هل أنت قلق من هذا التعاون؟

تعاون «حزب العمال الكردستاني» مع النظام السوري لأن هناك أحداثا تفرض نفسها عبر التاريخ. أو هناك ظاهرة معينة تحاول الإفادة منها والبناء عليها. عندما ظهر «حزب العمال الكردستاني» عام ١٩٧٨ كانت الأوضاع غير مستقرة في تركيا وكانت هناك توقعات دائمة بحدوث انقلاب عسكري بين يوم وآخر. ثمة تجربة سابقة بالنسبة إلى اليسار التركي عندما ظهر عام ١٩٧٠ كانت له علاقات مع المنظمات الفلسطينية. في ١٩٧٩ – ١٩٨٠ مع الانقلاب العسكري الذي حصل في تركيا، أقام الكورد علاقات مع المنظمات الفلسطينية، حتى أن بعض الرفاق حصلوا على هويات فلسطينية استعلموها للانتقال إلى لبنان. هذا ما حصل وليس عبر الدولة السورية. وكانوا وجودين ضمن المنظمات الفلسطينية في لبنان، وعندما حصل الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ قاوموه. الفلسطينيون هربوا إلى بيروت وتعرضت بيروت لحصار دام أربعة أشهر. الوحيدون الذين ناضلوا وقاوموا. كانوا من الموجودين وبينهم الكرد وجماعة «حزب العمال الكردستاني» ضمن المنظمات المقاومة، وكانت لديهم معسكرات في البقاع. وهم دافعوا.

هل قاتل أوجلان الاسرائيليين؟

رفاقه طبعاً قاتلوا الاسرائيليين. وسقط ١٣ شهيدا منهم في قلعة الشقيف. هم ماطلوا وقاتلوا واسرائيل عرفت أن الكورد يقاومون مع الفلسطينيين. بعد عودتهم إلى المعسكر في البقاع طالبهم الجيش السوري، كما فعل الفلسطينيون بالمغادرة. الكورد رفضوا مغادرة المعسكر وقالوا إن رفاقا لنا استشهدوا في لبنان ونحن باقون هنا ولن تتمكنوا من اجبارنا على المغادرة.

اتفقوا على إعطاء الكورد منطقة معينة لإنشاء معسكر لهم. في ذلك الوقت أسست سوريا بعد الاجتياح عام ١٩٨٣ – ١٩٨٤ علاقة مع «حزب العمال الكردستاني» كونه يضم مقاتلين ومحاربين. سوريا أرادت انشاء صداقة للإفادة منهم ضد تركيا، وهذا ما حدث. في سوريا حتى الآن لا يستطيع أحد أن يدّعي أنه زوّد الحزب المال أو السلاح. سوريا كانت فقط تستطيع منع الآخرين من مهاجمة المواقع الكردية. تركوا المجال مفتوحا لتركيا لمحاربة الكورد، ومن جهة أخرى كانوا يسهّلون الحصول على «ورقة مهمة» لعناصر من أجل عبور السلاح من لبنان عبر الحدود وتسهيل عبور مجموعات بين لبنان وسوريا أيضا. تلك كانت العلاقة بين الحزب وسوريا.

سوريا لم تقدم لا المال ولا السلاح إلى «حزب العمال الكردستاني». كان هناك تنسيق سياسي بينهما حسبما تتطلب المصلحة السورية ومصلحة الحزب. وذلك للتوضيح.

تركيا معادية منذ ذاك الوقت، وعندما يتطرق الأمر الى المسألة الكردية، يخرج الأتراك عن طوعهم ويفقدون صوابهم لأنهم يعرفون أنه إذا قوي الكردي فقد يثأر للمجازر التي ارتكبتها تركيا في حق الكورد، من ١٩٢٥ حتى اليوم. مئات الآلاف من الكرد ذبحوا، والكورد يشعرون بالحقد وبأنهم تعرضوا للخيانة.

الخلافات بين الأتراك والسوريين كبيرة، لكن يجمعهم العداء للكرد

هل أنت قلق الآن من تعاون تركي – سوري ضدكم؟

عندما جرى الحديث عن لقاء بين (الرئيسين) بشار الأسد ورجب طيب أردوغان وعن تقارب بين النظامين السوري والتركي وصفناه بـ»الزواج القسري». العداء بين الطرفين قديم، منذ ضمّ لواء اسكندرون وحتى من زمن الانتداب الفرنسي. هناك مآس كثيرة تعرض لها السوريون على يد الدولة التركية والفاشية التركية ولن تُلغى بجرّة قلم. في خصوص مسألة أوجلان عندما وقعوا اتفاقية أضنة (في ١٩٩٨) بين رئيس شعبة الأمن السياسي في سوريا ورئيس المخابرات التركية، كانوا يريدون القضاء على كل شيء كردي ضمن سوريا. ولذلك خوفهم من المسألة الكردية يتزايد. «البعثيون» سياستهم معروفة وما كانوا يمارسون ضد الكرد.

الخلافات بين الأتراك والسوريين كبيرة، لكن يجمعهم العداء للكرد. لا أعرف إن كانوا سيتوصلون إلى اتفاق، لكني أرى أن الظروف الموضوعية غير متوفرة والتوازنات غير متوفرة. ونحن نعتبر أنفسنا سوريين ونريد بعض الحقوق للشعب السوري بمن فيه الشعب الكردي. لا عداء مع الدولة السورية واليوم أعلنت «الادارة الذاتية» برنامجها: سوريون يدعون إلى بعض الديموقراطية ليتنفسوا. لذلك إذا حدث أي تقارب بين الأتراك والسوريين، فسيكون على حساب الكرد وعلى حساب الشعب السوري، وآنذاك لن يكون أمامنا إلا المقاومة فلا وسيلة أخرى. أنا متوجس طبعا.

مستقبل الادارة الذاتية

ما هو مستقبل «الادارة الذاتية» إذا حصل التعاون بين انقرة ودمشق؟

من الناحية العسكرية ليس الأمر من مسؤولياتي، ولكن بحكم معرفتي بشعبنا فإن «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) تستطيع الدفاع عن نفسها. من ناحية أخرى، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن هناك احتمال ١ في المئة للتعاون بين انقرة ودمشق، ويجب أن يكون لدينا قلق حتى نقدر أن ندافع عن أنفسنا. أجد أن الاحتمال ربما أقل من واحد في المئة.

خلال شهر مايو/أيار هناك انتخابات تركية، هل تتوقع قبل تلك الانتخابات عملية عسكرية تركية في شمال سوريا أم تتوقع تفاهما سوريا – تركيا خلال هذا الشهر؟

لا أعرف، الأوضاع ضبابية ولا شيء واضحا. الاجتماع دونه عوائق كثيرة. لديّ رأي في الانتخابات التي ستجري، والنظام التركي الحاكم في أضعف حالاته من الناحية الاقتصادية والسياسية والديبلوماسية. الانهيار الحاصل في تركيا، اقتصاديا وديبلوماسيا وسياسيا، سببه المسألة الكردية والحرب التي تشنها تركيا على الشعب الكردي منذ ثماني سنوات، دمرت كل القرى في كردستان، في شمالها وغربها وجنوبها في الجبال. هذه الحرب دمرت تركيا. أي بلد يدخل في حرب يدفع الثمن. هذا بالإضافة إلى المشكلات التي تواجهها تركيا سياسيا وديبلوماسيا من الناحية العالمية نظرا إلى خرقها حقوق الانسان وعدم التزامها أي مبادئ أخلاقية أو انسانية أو اتفاقات دولية، إلى درجة أن القرارات التي تتخذها محكمة حقوق الانسان الأوروبية لا تطبق في تركيا.

أردوغان ضعيف داخليا وخارجيا والجميع ينتظر رحيله. لذلك يمكن أن يقوم بأي خرق أو أي شيء، ومن ضمن ذلك القيام بعملية عسكرية في سوريا، لزيادة شعبيته. أنا لا أتوقع ذلك، لأن تركيا لا تستطيع الاستمرار في هذا الوضع، لكن على الرغم من كل شيء علينا أن نكون مستعدين وجاهزين للدفاع عن أنفسنا.

خلال شهر مايو/أيار هناك قمة عربية وهناك تطبيع عربي مع دمشق. ما هو موقفكم من هذا التطبيع مع دمشق؟

نحن لسنا منزعجين من العلاقات السورية – العربية - الكردية بل نرحب بها. وعندما كنا ضمن «هيئة التنسيق الوطنية» (تكتل سوري معارض في دمشق) كنا أول من دعا في بداية الحرب السورية إلى مناقشة القضية السورية في الجامعة العربية بدل أن يتدخل فيها أطراف آخرون. وربما كنا كحزب أول من دعا إلى ذلك وتوجهنا إلى الجامعة العربية ونحن لسنا منزعجين من التقارب. لكن نجد من الصعب أن يأتي العالم العربي لإعادة العلاقات مع النظام السوري كأن شيئا لم يكن، بعد كل المآسي التي حصلت وكل الخراب الذي جرى وسقوط مئات آلاف الشهداء وتهجير الملايين. نجد هذا الأمر صعبا، وفيه ظلم في حق الشعب السوري.

نتمنى على الأقل لهذه المصالحة، أو التقارب، أن لا يكونا على حساب الشعب السوري. فالنظام لا يزال على ذهنيته التي نعرفها والتي نتعامل معها، لا يزال يريد إعادة سوريا إلى ما قبل ٢٠١١ وهذا غير ممكن. لذلك أعتقد أن موقف الدول العربية يجب أن يكون مشروطا ببعض القوانين الديموقراطية وعلى الأقل احترام الشعب السوري واحترام مكونات سوريا بالحل السياسي والقرارات الأممية الصادرة، ٢٢٥٤ وغيره، وأعتقد أن الدول العربية ستضع بعض الشروط (لاستئناف العلاقات مع النظام السوري).

كان هناك حوار مع دمشق، والآن لا حوار

هل هناك حوار بينكم وبين دمشق؟

كان هناك حوار قبل فترة، والآن لا حوار. نتمنى أن تأخذ الحكومة السورية مبادراتنا في الاعتبار وتبدأ مشوارا جديدا. الاخوان العرب الآخرون، نأمل أن يساهموا في هذا الأمر ويحرّضوا الرئيس بشار الأسد على مناقشة الأمور للتوصل إلى حل معين. الآن لا حوار. في الماضي القريب، قبل أشهر، كانت هناك لقاءات لكن ذهنية النظام لا تزال هي نفسها، وتتمثل في العودة إلى ما قبل ٢٠١١.

نحن جزء من سوريا أولا، والثورة السورية قامت لتطالب بالديموقراطية والحرية للشعب السوري، ونحن نلتزم الديموقراطية والحل السلمي. المشروع الأهم هو مشروع الإدارة الذاتية الديموقراطية، وهو نموذج لسوريا المستقبل. ما ندعو إليه، تطالب به مناطق سورية مختلفة. الكل أصبح يطالب بالإدارات الذاتية التي تقوم ضمن دولة واحدة وحكومة مركزية وسلطات تابعة. تبقى نقطة واحدة هي أن المواطن السوري لم يعد يقبل بأي شيء إن لم يكن شريكا في القرار السياسي. لم يعد ممكنا أن يتفرد مجلس معيّن بالقرارات السياسية. يجب احترام إرادة الشعب السوري وقراراته.

قسد قدمت التضحيات لأجل السيادة السورية

ماذا عن مستقبل «قسد»؟

«قسد» قدمت التضحيات لأجل السيادة السورية والحماية السورية ربما أكثر من الجيش السوري، ولكن هناك

صراع على المناطق التي حررتها «قسد» من الإرهاب ومن تركيا. «قسد» أكثر فاعلية من الجيش السوري، فلماذا لا تكون نواة الجيش السوري المستقبلي لسوريا الديموقراطية.

تجربة السودان وليبيا والعراق يبدو أنها عززت مواقف الحكومات العربية في اتجاه تعزيز ودعم السلطة المركزية؟

هنا يكمن الخطأ، نحن نعتبر أن هناك احتكارا للسلطة، والجيوش العربية، في ظل القومية، تحمي السلطة والثروات، ولا تحمي الشعب. الجيوش تحمي السلطة ولم يحصل أن حمَت الشعب. رأينا في سوريا عندما تعرضنا لتهديدات، كيف ترك الجيش المناطق وتوجه إلى دمشق لحماية النظام وحزب البعث. ليس هذا الجيش الذي نريده. «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) تريد حماية الشعب وليس حماية السلطة. نرى نتيجة احتكارات السلطة في السودان، حيث الشعب مغلوب على أمره، غير منظم، لا يعرف كيف يتصرف وليس هناك مؤسسات. جاءت قوى وتسلّطت على الشعب. حميدتي (محمد حمدان دقلو) و(عبد الفتاح) البرهان لا يتنازعان لمصلحة الشعب السوداني. كل منهما يحتكر جزءا من السلطة والثروة ويحاول الحفاظ عليه.

إذا لم تأتِ السلطة المركزية من الشعب، وفق مؤشرات معينة، وإذا كانت لا تمثل الشعب، فستكون علّة عليه. يجب مقاربة الأمر حدسيا؛ السلطة المركزية وجيش لحماية السلطة، غير الجيش الذي يحمي الشعب والدولة.

الغطاء الامريكي

يبقى جانب مهم وهو العلاقة مع الامريكيين. رئيس الأركان الامريكي مارك ميللي كان موجودا في شمال شرق سوريا، هل قدم لكم تأكيدات أن الوجود الامريكي قائم ومستمر؟

رئيس الأركان جاء من أجل مسألة عسكرية والتقى بأقرانه من أجل محاربة الإرهاب وليس من أجل أي مسألة أخرى. ونحن كسياسيين لم نلتقِ به ولم نعرف بزيارته إلا بعد مغادرته سوريا.

العلاقة هي علاقة مصلحة بين طرفين، امريكا لها مصلحتها ونحن لنا مصلحتنا. المصلحة المشتركة كانت محاربة الإرهاب في كوباني. تدخل الامريكيون ووجدوا أننا نحارب الإرهاب عن صدق، لأنها مسألة وجود بالنسبة إلينا، ووجدوا أننا القوة الفعالة، فقرروا التعاون معنا، وهذا التعاون لا يزال مستمرا.

امريكا حاولت إيجاد قوة أخرى صادقة معها في محاربة الإرهاب في الشرق الأوسط، وحاولت تشكيل كتائب تدريب زودتها الأموال والأسلحة لكنها فشلت كلها. إذا أرادوا فعلا القضاء على الإرهاب والحفاظ على مصالحهم في الشرق الأوسط، فيجب أن يكون هناك على الأقل شريك صادق في ما يقوم به. ما دمنا موجودين ونحارب الإرهاب فإن العلاقة مع الامريكيين مستمرة على هذا الأساس. أعتقد أن الشراكة تبقى قائمة ما دام الإرهاب موجودا وما دام «داعش» موجودا وما دام الإرهابيون يهددوننا، والدول التي تدعم الإرهاب، مثل تركيا وغيرها، تستخدم الإرهاب ولا تزال تزود الإرهابيين الأسلحة.

بعض الناس يردد أننا عملاء للولايات المتحدة. نحن لسنا عملاء لامريكا ولم نتلق يوما أوامر منها. امريكا أتت الى سوريا عندما اقتضت مصلحتها ذلك، ونحن مصلحتنا تطلبت التعاون. أعطي مثلا واحدا: كان يجب علينا تحرير الرقة من «داعش»، لو قمنا بذلك منفردين من دون التحالف الدولي لتطلب الأمر ربما خمس أو ست سنوات مع خسائر لا

يمكن تحديدها. عندما تعاونا مع التحالف الدولي للقضاء على «داعش» وتحرير الرقة، تم ذلك في خمسة أشهر، فوفّرنا الجهد والمال. فلماذا لا نتعاون؟

لم نحرر الرقة من أجل امريكا أو التحالف الدولي، حررناها لأن السيارات المفخخة التي كانت تنفجر في كوباني والقامشلي كانت تأتي من الرقة.

كل شيء ممكن حسب مصلحتهم

هل أنت قلق من طعنة في الظهر أو من خيانة امريكية؟

كل شيء ممكن حسب مصلحتهم. ذهبوا من اجل أهداف معينة وعندما حققوا أهدافهم أو حتى حين لم يحققوها، غادروا. هم فعلوا ذلك معنا، في رأس العين وفي تل أبيض، نحن لم نطلب منهم حمايتنا ولكن حسب الوعود التي عرضوها، ذكروا أنهم موجودون وسيحاربون، وفي الوقت ذاته أعطوا الضوء الأخضر لأردوغان لمهاجمتنا، وفعلا قام بذلك. نحن قاومنا، حتى في عفرين. الروس والتحالف الدولي، ألم يكونا قادرين على منع تركيا من احتلال عفرين؟ توافقوا وفق مصالحهم، ونرى أن ذلك خطأ، لكننا لا نستطيع تصحيح الآخرين. بل نصحح ما نقدر عليه. إذا اقتضت مصلحة امريكا مغادرة سوريا فلا خيار لنا إلا الاعتماد على أنفسنا كما نحن الآن نعتمد على أنفسنا ونأخذ تدابير.

هل تسميها خيانة؟

الخيانة تحصل عندما يعطونك وعدا ويخلفون الوعد. هم لم يعِدونا يوما بالحماية، ويقولون علنا إننا لن نحميكم ولن ندافع عنكم ولن نحارب تركيا من أجلكم. لذلك اذا تطلبت مصلحتهم المغادرة فهم سيغادرون. نحن نرى أن مصلحتهم تفرض عليهم البقاء في الشرق الأوسط والاستمرار في محاربة الإرهاب معنا لأنهم لن يجدوا أفضل منا.

تقاطع نيران وسط احتكاك امريكي – روسي

انتم واقعون في تقاطع نيران وسط احتكاك امريكي – روسي على الضفة الأخرى. كيف تتمكنون من إدارة العلاقة؟

لدينا علاقة قديمة مع الروس طبعا وكنا نتمنى على الروس بحكم علاقتهم مع الحكومة السورية أن يكونوا وسطاء وأن يفرضوا الحل. كانوا وعدوا بفرض الحل، لكن ذلك لم يحصل. ربما لا يزالون يتصرفون بمنتهى البراغماتية خاصة في علاقتهم مع تركيا. هذه البراغماتية لا أعتقد أنها ستفيدهم ولن تعود بفائدة علينا. هذه البراغماتية لا تليق بالروس بالنظر إليهم كقوة ودولة عظمى. ونتمنى أن يتمكنوا من المساهمة والضغط على النظام لإيجاد الحل السياسي.

هل أنتم بالفعل وسط تقاطع نيران؟

لسنا وسط تقاطع نيران، لدينا قواعد مشتركة مع التحالف الدولي ونحن ندافع عن أنفسنا بدل الدفاع عنهم إذا حدث اعتداء. وقع اعتداء ايراني على إحدى القواعد، إذا أرادوا التحارب فليتحاربوا بعيدا عنا. الايرانيون ليسوا موجودين عندنا بأي شكل من الأشكال، هم موجودون لدى النظام. لسنا في تقاطع نيران لكن المنطقة ككل ملتهبة وعلينا التعامل مع هذا الواقع.

سائد حامد أبو عيطة :

السياسات الأمريكية وديمقراطية النظام العالمي

*المركز الديمقراطي العربي

مقدمة :

كيف يتم التخطيط لتنظيم العالم؟

كيف نفهم جزءً من السياسيات الامريكية في قيادة النظام العالمي ؟

في الحقيقة القوى العالمية ترى خريطة العالم كطاولة لعبة الشطرنج، تسقط دول أثناء اللعب وتنتصر دول أُخرى ضعيفة وتابعة لقوى الإقليم والعالم، الترجمة الحقيقية للعبة تظهر في واقع الحروب السياسية والعسكرية

والاقتصادية والتطور التكنولوجي والعسكري والاقتصادي والأداء السياسي كأسس للتنافس بين القوى وكمحرك في هذا العالم بحسب ما تقضيه المصالح سواء كانت متناقضة أو متوافقة أو قائمة على المنفعية.

والمطلب الذي أطرحه هو ضرورة وجود قيادة عالمية وقت السلم والحرب سواء بقوة عالمية واحدة أو اثنتان أو ثلاث ولكل قوة محركاتها الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا والاقتصاد والقوة العسكرية على الأرض، في التاريخ كان لكل قوة عالمية قديمة مطلب أساسي وهو السيطرة على العالم وقيادته واليوم بات العالم المعاصر أكثر تشابكاً عما قبله ولم يعد يحتمل حروب إبادة وأصبحت قيادته أكثر تعقيداً وتشابكاً.

قيادة العالم مكلفة جداً وإن وقع التصادم بين القوى العالمية ستسقط بلدان وتتفكك قوى عالمية وإقليمية متناحرة، ما يقودنا للقول بأن الحل الوحيد لقيادة العالم المعاصر هو التشاركية بين قوى العالم في إدارته على النحو الأمثل والأكثر انضباطاً والذي سيسمح بتعايش البلدان والشعوب مع بعضها البعض.

التناقض العجيب هو أن بلدان وقوى العالم مجتمعة تنادي بالتعايش وفق مبدأ السلام العالمي ولكنهم يقبلون بالحروب في نفس الوقت، هذا المختصر حين نتابع تطورات مئات من القضايا السياسية والاقتصادية والاحداث العالمية على مدار عقود، ذلك يرجع لتضارب المصالح العالمية والإقليمية ومصالح مختلف البلدان التي تسعى في معظمها للارتقاء والتقدم.

لكن كيف يتعايش العالم مع هذا التناقض العالمي المبني على قواعد سيطرة القوى العالمية على النظام العالمي؟

الأمر معقد جداً، فعلى الشعوب النامية والمعدمة أن تعيش في كنف الشعوب المتقدمة سواء كانت إقليمية أو عالمية والحكومات النامية أن تعيش في كنف القوي الإقليمية والعالمية، يحدث التوازن في هذا العالم في حالة واحدة هي أن تتوزع السلطات العالمية والإقليمية وفقاً لمبدأ الترضية بحسب المصالح مقابل التعايش السلمي كبديل عن الدخول في حروب مدمرة للعالم.

التنافس على قيادة العالم في السياسة والاقتصاد – الولايات المتحدة الامريكية نموذج

الولايات المتحدة الأمريكية التي قادة العالم منذ الحرب العالمية الثانية ربما لا ترى في نفسها عدواً للشعوب فهي تصنع وتُساهم في تطور التكنولوجيا لتجعل من هذا العالم المعاصر متشابكاً وسهل القيادة في المستقبل ولتربط حكومات العالم ببعضها البعض والنتيجة هي إدارته بشكل منضبط وفقاً لمصالحها العالمية، الأمر أشبه بتفويض شخص قوي نفسه لقيادة مجموعة من الأشخاص الضعفاء وحين يقوى أحدهم أو يعقد تحالفاً مع آخر يتمرد على قائده الذي يحب السيطرة والقيادة حتى لو كان هذا القائد قد فرض نفسه بالقوة ودون اختيار المجموعة – نفترض أن القائد هو أمريكا وأسلوبها في قيادة العالم.

هكذا تصبح الأمور أكثر تعقيداً ولكن يمكن ضبطها في حال تم الاتفاق على توزيع أدوار القيادة العالمية، ذلك مع دخول الصين وروسيا معترك التنافس على القيادة العالمية، حينما خرج كلٍ منهما عن للولايات المتحدة الأمريكية التي تقود العالم منفردة.

عقود من الزمان صنعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في كل بلدان العالم لتنظيم إدارة الحكم المحلي والعالم بالطريقة التي ترغب بها لتسهيل مهمة القيادة، بغض النظر عن الفشل أو النجاح وقبول تلك الحكومات والشعوب بالشراكة فهي لم تخطئ النهج في الحقيقة، لكنها أخطأت في اسلوب استغلال الحكومات والشعوب لفترات طويلة من الزمن وكان

يجب فيها العمل من أجل التنمية والشراكة الحقيقية بدلاً من الاستغلال أو فرض القيادة بالقوة على باقي العالم، أما عن الدخول في حروب بمفهومها التاريخي التقليدي فهو أمر لا يمكن الفرار منه في هذا العالم الذي قد مر بمراحل مضطربة وغير مستقرة أشبه بمراحل انتقالية تسقط فيها إمبراطوريات ودول وتنشأ أُخرى في التاريخ القديم والحديث، لكن الحاضر اليوم يفرض علينا واقعاً آخر يشمل مفاهيم عالمية جديدة في السياسة والحرب والاقتصاد والاجتماع والجغرافيا والديمغرافيا وقيادة العالم المعاصر وهو ما يتطلب التعايش مع الواقع لتجنب الخسارات الفادحة للحروب المحلية والدولية أو الانزلاق في مربع الحروب العالمية الغير تقليدية والمدمرة.

اليوم لازلت تركز الولايات المتحدة الأمريكية على العمل من أجل تعزيز الديمقراطيات من خلال استخدام التكنولوجيا لتكون أكثر شمولية في العالم وتحقق نتائج فعلية تهدف لنجاح الأسلوب القيادي للعالم.

مثلاً، معظم الحكومات في مختلف البلدان تستخدم التكنولوجيا لدعم أسس الديمقراطية من خلال التواصل مع شعوبها وتعزيز نظام الحكم الديمقراطي، حيث تستخدم التكنولوجيا في جلسات البرلمان والانتخابات وفي التواصل مع الشعوب والتشاركية بين الشعوب والحكومة وبين الحكومات ببعضها البعض وكذلك في صناعة الحكومات التكنولوجية من خلال ربطها بأدوات التكنولوجيا، وهكذا في البنوك وفي التعاملات المالية وغير ذلك مما يتعلق بالاقتصاد ومختلف المجالات كالأعمال سواء كانت الوجاهية أو عن بعد وفي الاعلام والدعاية والتجارة والتواصل بين الشركات العالمية والمحلية والعمل المؤسساتي وفي قطاع الاتصالات والنقل والمواصلات والصحة والعلاقات على مستوى الافراد والجماعات والشعوب.

هكذا يمكنني اختصار مدى أهمية تكنولوجيا أمريكا المطورة في العالم الذي أصبحت مرتبطاً ببعضه البعض ولا يمتلك أي فرد أو حكومة أو جماعة أو قطاع خاص وغير خاص أو مؤسسة تعليمية او خدماتية القدرة على الاستغناء عن هذه التكنولوجيا بأي شكل من الأشكال وهي مرتبطة بالديمقراطية الشمولية التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتعزيزها في العالم.

هنا تتضح إحدى وسائل إدارة العالم تحت إمرة الولايات المتحدة الأمريكية.

في الوجه الآخر من العالم الصين كقوة اقتصادية عالمية منافسة للولايات المتحدة الامريكية، هي دولة تقود اقتصاد عالمي ولديها سوق استهلاكي في كل أرجاء الأرض بما فيها أمريكا، فعلياً ليس هناك منزل أو مؤسسة أو مكان في العالم يخلو من منتج صنع في الصين وهذا يعني أن العالم أجمع لا يمكنه الاستغناء عن الصين كقوة عالمية صناعية تغطي كافة أرجاء الأرض بمنتجاتها الأساسية والغير أساسية وتستهدف كل فئات وطبقات سكان الأرض، وهذا يعني أن هناك قوى عالمية واحدة جعلت العالم بحاجة للتكنولوجيا والثانية جعلت العالم بحاجة إلى الصناعات وكافة المنتوجات ولا يمكن لأي دولة الاستغناء عنهما، ذلك بغض النظر عن التنافس الاقتصادي بين الدول الصناعية في العالم، في النهاية هناك رأسمالية عالمية تسيطر على الاقتصاد المحلي والعالمي منذ عقود.

في الجهة الأسوأ سأضرب مثلاً لقوة عالمية تنافسية وهي روسيا التي أدركت في السنوات الأخيرة أن من الضروري الدخول في مربع التنافس لقيادة العالم أو الاشتراك فيها بأي شكل من الاشكال وهو ما ترجم مؤخراً في التدخل في الحرب السورية وتوسيع دائرة العلاقات والتحالفات مع دول العالم وحتى إعلان الحرب الروسية على اوكرانيا، النماذج الثلاث لقوى العالم تترجم لعبة الشطرنج إلى لعبة حقيقية تلعبها قوى العالم، كما ذكرت في بداية المقال.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية اليوم على توزيع الإنترنت وتمويل وتطوير الشبكات بملايين الدولارات في أنحاء مختلفة من العالم من أجل تحقيق نتيجة عالمية وهي ضبط وتنظيم وإدارة العالم بطريقة ابداعية، كما

وتسعى لدعم قطاع الطاقة البديلة لتقليل استخدام الكهرباء التقليدية بنسبة ٦٠٪ في العالم وهو ما يُسهم بالحد من الاعتماد على المنتجات النفطية ويسهم في تقليل نفقات الفرد في العالم ويدعم قطاع الاقتصاد ويؤدي الى استخدام الحد الأقصى من التكنولوجيا وهو ما يتطلب ارتباط التكنولوجيا بالاقتصاد وتطوير كلاهما، ذلك في إطار إدارة العالم وازماته السياسية والاقتصادية العالمية التي تترجم في الغالب إلى حروب ومعارك وهنا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإحكام السيطرة على النظام العالمي وإدارة العالم وفقاً لما تقضيه المصلحة الأمريكية والعالمية.

في جانب السياسة تخدم التكنولوجيا المصالح الديمقراطية لأمريكا من خلال شبكات الإنترنت المفتوح والآمن وهو من أجل تنظيم ما يعرف بالحوكمه الرشيدة وإدارة قطاعات كالتعليم والاتصالات والصحة والأمن وغيرها من قطاعات في بلدان مختلفة، هذا ما يمكن تسميته بالديمقراطية الشاملة التي تساوي بين كل فرد وآخر في العالم سواء مساواة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو خدماتية وتربط المنظومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ببعضها البعض وتلك الديمقراطية المعززة ترتبط بكافة الحقوق الانسانية والحريات التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية لنشرها وتطبيقها في العالم أجمع.

ديمقراطية وحريات الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقة مع التكنولوجيا

-أين نجد الحريات في جانب السياسية والمجتمع المرتبط بالديمقراطية ومبادئها التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود لتثبيتها في العالم؟، يمكن فهم هذا على النحو التالي:

-عندما يستخدم الأفراد والجماعات الإنترنت وأدوات التكنولوجيا في التعبير عن آرائهم ومطالبهم من الحكومات ويمثل ذلك نوع من المعارضة ونوع من الاتصال بين الشعوب والحكومات في نفس الوقت وهو في إطار ديمقراطي سواء استجابت الحكومات أو لم تستجب لمطلبهم، حيث أن الحكومات عليها أن تلتزم بقواعد الديمقراطية وعدم انتهاك حقوق الإنسان ومنها القمع والمنع والحرمان، فقد جرت العادة على أن تقمع معظم الحكومات معارضيها الذين لجأوا للتكنولوجيا من خلال حجب صفحاتهم على المنصات الاجتماعية ومحتواهم الرقمي أو منعهم وغير ذلك من أساليب وهو ما يتسبب عادةً باضطراب سياسي ومجتمعي إذا تراكمت الأزمات وأصبح من الصعب السيطرة عليها، وهذا يعني أن مثل هذه الحكومات قد اخترقت الديمقراطية ومزقتها مما يؤدي إلى الانهيار والتهالك للدولة التي ستصبح عبئاً على العالم فيما بعد وحتى شعوبها سيصبحون عبئاً على العالم وهنا تصبح الديمقراطية سلاح قاتل إذا استخدمت خطأً، في هذا الجانب سأطرح مثالاً هو ثورات الربيع العربي وكيف خدمت التكنولوجيا وادواتها الشعوب المعارضة لسياسات الحكومات والأنظمة الاستبدادية ومثالاً آخر ما حدث في إيران مؤخراً من تظاهرات واحتجاجات على ممارسات وسياسات الحكومة.

-في حالة التزام الحكومات المحلية بالديمقراطية تصبح الدول أكثر انضباطاً وانصياعاً لمطالب القائد الذي يقود هذا العالم مقابل دعم القائد للسلطات في أي بلدٍ ما، يقرر القبول بالديمقراطية العالمية التشاركية – يقصد هنا بالقائد أمريكا.

سأضرب هنا مثلاً واحداً وهو الثورة السورية التي تحولت إلى حرب أهلية بسبب عدم تطبيق الديمقراطية ومبادئها وهو ما أدى الى تصدير قرابة ٥ ملايين نازح ولاجئ سوري للعالم وتدخلات خارجية وتقسيم للدولة للسورية.

نستطيع أن نقول أننا أمام أزمة عالمية تتحمل نتيجتها دولة نامية ومتخلفة وتتحمل مسؤوليتها قوى اقليمية ثم عالمية، حتى لو كان الأمر مخطط له كما يرى البعض ممن يؤمنون بنظرية المؤامرة، فإن العالم من خلال المنظمات العالمية والمجتمع الدولي يتحمل النتائج الكارثية والدولة التي وقعت فيها الحرب تتحمل المسؤولية عن عدم تطبيقها أدنى حد من الديمقراطية ومبادئها وبالتالي وقعت فريسه للدول الأُخرى.

ربما أن ترويج الولايات المتحدة الأمريكية للديمقراطية في العالم منذ عقود يكون هو المخرج الحقيقي لإدارة العالم وهو أشبه بنقل نموذج الديمقراطية الأمريكية إلى باقي بلدان العالم وربط البلدان مع بعضها البعض من خلال شبكة سياسية وحكومة مركزية وتكنولوجية ومنظومة اقتصادية، وهذا يتطلب تنازل بلدان مختلفة من العالم عن الكثير مما يتعلق بالسياسات العامة المحلية والسياسيات الاقتصادية للأمريكيين مقابل ضبط العالم وإدارته بالشكل الصحيح وذلك أشبه بالتفويض لأمريكا كقوة عالمية، في النهاية القوة هي من تحكم والتكنولوجيا في عالمنا المعاصر من أدوات القوة سواء في الحروب أو الاقتصاد أو الأمن والعلم والسياسة وغيرها.

فهناك دول من العالم استفادة من تكنولوجيا وديمقراطية أمريكا كماليزيا وجزر المالديف واستونيا ودول أُخرى لازالت تسير نحو التقدم التكنولوجي والديمقراطية ومبادئها وما يرتبط بها من حريات وحقوق إنسانية كبديل عن تغيير نظام الحكم فيها وهو ما يبعث بالأمل لنجاح النموذج الأمريكي، لكن هناك نماذج لبلدان متعددة ترفض تطبيق الديمقراطية الشمولية ووقعت في فخ الانقسامات والحروب المحلية والتدخلات الخارجية وذلك يعود لسياسات خاطئة اتبعتها تلك البلدان، ربما يرى البعض أن هذا مخططاً له عالمياً لكن لا أحد يستطيع أن يؤكد على ذلك لأن مثل هذه النماذج من الدول لم ترتقي لتطبيق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، في المقابل هناك نموذج لعدد من البلدان ذات الحكم الاميري والملكي حققت نجاحاً على مستوى العدالة الاجتماعية والاقتصادية وهو ما ساعد على استقراراها ونموها ومضيها نحو التقدم.

أما عن جانب الحريات المرتبطة بالديمقراطية الشمولية، تحارب الولايات المتحدة الأمريكية العنف والتحريض والكراهية والتطرف وعدم المساواة وما إلى ذلك وهذا بحسب رؤية الأمريكيين على أي حال سواء اتفقنا أو اختلفنا معه، يمكنني القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد صنعت ديمقراطيات وحريات حتى في البلدان العدو لها كما فعلت مع البلدان الأحلاف وهي مسألة معقدة يصعب فهمها إذا لم يكن الباحث والمختص متابعاً للأحداث في العالم عن كثب سواء كانت حروب أو علاقات دولية أو تحالفات سياسية واقتصاد أو أزمات وقضايا عالمية ودولية متشابكة ومؤثرة في كل العالم.

ختاما:

كل ما يرتبط بالديمقراطية الشاملة من حقوق إنسانية سياسية واجتماعية واقتصادية وحوكمة رشيده ليس مكتمل إلى حد المثالية وهي موضوعات وقضايا ومنظومات متطورة وتواجه تحديات كبرى في العالم وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية صانعة الديمقراطية والحريات، حيث سُجلت انتهاكات متعددة للديمقراطية وما يرتبط بها من حريات وحقوق طوال السنوات الماضية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها التي تصدر الديمقراطية.

لازال العالم مضطرباً حتى لحظة كتابة هذا المقال ولازالت قوى عالمية جديدة كالصين وروسيا تفرض نفسها على النظام العالمي وهو تحدي كبير للولايات المتحدة الأمريكية واحلافها في العالم ولو أصبح الدخول في مربع الحرب مطلباً عالمياً لن يكون هذا في مصلحة قوى العالم بكل الأحوال.

*كاتب سياسي ومختص في الشؤون السياسية درس التاريخ والعلوم السياسية والقانون الدولي الإنساني
*المركز الديمقراطي العربي مؤسسة مستقلة تعمل فى اطار البحث العلمى والتحليلى فى القضايا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ويهدف بشكل اساسى الى دراسة القضايا العربية وانماط التفاعل بين الدول العربية حكومات وشعوبا ومنظمات غير حكومية.

تآكل النفوذ

التحديات التي تعترض مساعي واشنطن لتعزيز حضورها بالشرق الأوسط

*مركز انترريجيونال

عرض: حنان نبيل:على الرغم من أن التحركات الأخيرة للولايات المتحدة – ومنها دعمها فكرة إنشاء شبكة نقل بين الشرق الأوسط والهند لمواجهة الصين – تعبر عن جدية واشنطن في تعزيز انخراطها مجدداً في الشرق الأوسط، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعترض هذا المسعى، وعلى رأسها تآكل نفوذ واشنطن في المنطقة على المستويات المختلفة خلال السنوات الأخيرة، بشكل دفع دول المنطقة إلى البحث عن حلول وشركاء آخرين. وفي هذا الإطار، نشر موقع "نيكاي آسيا"، تقريراً لـ(ياكيرو ساكاجيسي)بعنوان "تتطلع الولايات المتحدة إلى إنشاء شبكة نقل بين الشرق الأوسط والهند لمواجهة الصين"، في ٩ مايو ٢٠٢٣.

عراقيل مُكبلة

تطرق التقرير إلى بعض الجهود التي بذلتها واشنطن لتعزيز حضورها في الشرق الأوسط، والتحديات التي تعترض هذه المساعي، ويمكن استعراض أبرز ما جاء فيه على النحو التالي:

١- تطلع واشنطن إلى إنشاء شبكة نقل تربط الشرق الأوسط بالهند:

أوضح التقرير أن الولايات المتحدة تُجري محادثات مع المملكة العربية السعودية والهند والإمارات، حول مشروع ضخم للبنية التحتية للنقل، في الوقت الذي تكثف فيه واشنطن مساعيها لمواجهة نفوذ الصين في الشرق الأوسط. ووفقاً للتقرير، سيشمل المشروع شبكة من السكك الحديدية بين دول الخليج العربي والدول العربية، سيتم ربطها بالهند، عبر ممرات ملاحية من موانئ في المنطقة.

وبحسب التقرير، ناقش هذا الأمرَ وليُّ العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان"، ومستشار الأمن القومي الأمريكي "جيك سوليفان"، وسمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني في الدولة، ومستشار الأمن القومي الهندي "آجيت دوفال" في جدة يوم ٧ مايو الجاري. وجاء في بيان صادر عن البيت الأبيض أن "الاجتماع يهدف إلى تعزيز رؤية مشتركة لمنطقة شرق أوسط أكثر أمناً وازدهاراً، ومترابطة بالهند والعالم".

٢- سعي واشنطن إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط عبر "I2U2":

طبقاً للتقرير، طُرحت فكرة المشروع لأول مرة داخل مجموعة "I2U2"، وهي مجموعة للتعاون الاقتصادي الحكومي الدولي تأسست عام ٢٠٢١، تضم كلاً من الهند وإسرائيل والإمارات والولايات المتحدة؛ لمناقشة مشاريع البنية التحتية في الشرق الأوسط. ونوه التقرير أنه تم جلب المملكة العربية السعودية إلى المناقشات في الآونة الأخيرة.

ووفقاً للتقرير، يتمثل الهدف الأساسي لـ"I2U2" – حسبما أشار "سوليفان"، في كلمة ألقاها يوم ٤ مايو الجاري – في ربط جنوب آسيا بالشرق الأوسط وبالولايات المتحدة، بطرق تعزز الاقتصاد والدبلوماسية الأمريكية. ولفت التقرير إلى أنه تم إنشاء "I2U2" أيضاً لمواجهة التحديات

التي تشمل المياه والطاقة والنقل والفضاء والصحة والأمن الغذائي. وأكد التقرير أن معهد الولايات المتحدة للسلام شبَّه "I2U2" بالمجموعة الأمنية الرباعية التي تضم الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا "كواد".

٣- حرص واشنطن على بلورة إيران باعتبارها تهديداً مشتركاً لدول المنطقة:

شدد التقرير على أن دعم تطوير البنية التحتية يعد جزءاً من استراتيجية واشنطن للشرق الأوسط؛ حيث تسعى إلى بلورة إيران باعتبارها تهديداً مشتركاً، وتعزيز التعاون بين إسرائيل والدول العربية، وهو أمر تعوقه القضية الفلسطينية. وأشار التقرير إلى أن تحرك السعودية في يوليو عام ٢٠٢٢، بفتح مجالها الجوي أمام جميع الطائرات المدنية – بما في ذلك الطائرات الإسرائيلية، التي كانت محظورة في السابق – جاء متماشياً مع هذه الجهود.

٤- تآكل تدريجي لنفوذ الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط:

وفقاً للتقرير، فإن الاتفاق الأخير لتطبيع العلاقات بين السعودية وإيران أثَّر سلباً على مساعي واشنطن لعزل طهران، وإقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين السعودية وإسرائيل. علاوةً على ذلك، تُشكِّل العلاقة المتوترة بين الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، ورئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، عقبة أيضاً، كما يضيف تآكل النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، مزيداً من دواعي القلق.

٥- نجاح بكين في توثيق علاقاتها بالدول الرئيسية في المنطقة:

أضاف التقرير أن الصين توسطت في المحادثات بين إيران والسعودية، في مارس الماضي، مع استبعاد واشنطن من تلك المحادثات. ونوه التقرير بأن الرياض وبكين تعملان معاً بشكل أوثق لتعزيز التعاون عبر مبادرة الصين للبنية التحتية للحزام والطريق، وأيضاً الشراكة في رؤية ٢٠٣٠. ووفقاً للتقرير، ولعل حقيقة أن الصين تستورد ٧٠٪ أو نحو ذلك من النفط السعودي، يمهد الطريق لعلاقة تبعية متبادلة.

وختاماً،

أكد التقرير أن بكين تعتبر الرياض مصدراً مهماً لإمدادات الطاقة المستقرة التي تحتاجها نيودلهي لدعم النمو الاقتصادي، بينما تقدم الصين للمملكة سوقاً ثابتةً للتصدير. وشدد التقرير على أن الشرق الأوسط يحمل من ناحية أخرى قيمة أقل للولايات المتحدة؛ نتيجة استقلال الطاقة الناتج عن طفرة النفط الصخري، وفق ما ذكر التقرير.

محمد فرج:

ثلاث قمم وصورة العالم الجديد

ثلاث قمم تزامنت معاً تقريباً، ارتسمت فيها ملامح النظام الدولي الجديد: القمة العربية في جدّة، ودعوة رؤساء دول آسيا الوسطى إلى الصين، وقمة مجموعة السبع في اليابان. أمّا الملامح فتظهر في صورة هذه الاجتماعات ومعانيها الرمزية ودلالات بياناتها الختامية وكلمات المشاركين فيها.

القمة العربية

كان حضور الرئيس الأسد، شخصياً، اجتماع القمة أمراً متوقعاً، بعد سلسلة من زيارات الدول العربية لدمشق، ومشاركة سوريا في اجتماع وزراء الخارجية في الأردن، وتفعيل القنوات الدبلوماسية العربية مع الحكومة السورية، وتحديداً دبلوماسية الإغاثة خلال الزلزال وقبل الإعلان الامريكي تجميد عدد من بنود قانون قيصر. كل ذلك كان يؤسس لحظة دخول الأسد قاعة اجتماع القمة، بترحيب من عدد كبير من رؤساء دول الجامعة العربية.

وتبقى الدلالات المتعلقة بنقاط الانعطاف الكبيرة في النظامين الإقليمي والدولي تتمثل بـ:

١. كان حديث الأسد عن «الفكر العثماني التوسعي المطعّم بنكهة إخوانية منحرفة» تأبيناً علنياً لمشروع

«الربيع العربي»، وانحساراً لدور اللاعب الداخلي الأكبر فيه (الإخوان المسلمين)، وداعميه الإقليميين. أسس هذا الحديثُ تفاهماً ضمنياً، على هامش القمة، بين الأسد والرئيس التونسي قيس سعيّد، عندما تحدثا عن العمل معاً في مواجهة «الفكر الظلامي».

٢. حضور الأسد اجتماع القمة يعني ببساطة نهاية عصر الابتزاز الغربي المطلق. ففي الوقت، الذي بادرت عدة دول عربية إلى حصار سوريا ومقاطعة الأسد خلال عشرية النار، تلبية لحاجات الاستقطاب الدولي والمطالب الغربية، هي نفسها اليوم تستقبله، مع استمرار التعنت الغربي في استمرار العقوبات على سوريا من جهة، والتحفّظ عن التعامل مع الحكومة السورية، حتّى خلال أزمة الزلزال، من جهة أخرى. إذاً، ما جرى ليس تبدل حالات الاستقطاب، وإنما تراجع قوة الغرب داخل هذا الاستقطاب، الأمر الذي أشعر عدداً من الدول العربية بإمكان الافتكاك الجزئي والتدريجي منه، وبضرورة هذا الافتكاك. ولا يعدو حضور زيلينسكي القمة عن أن يكون أكثر من جائزة ترضية للولايات المتحدة والغرب، ولا سيما أن رسالة بوتين إلى القمّة لم تأتِ على ذكره، ولم تحمل معها أي نبرة لوم وعتاب للدول العربية.

٣. إعادة الزجّ بـ«الأيديولوجيا» في مصطلحات الخطاب. فالحديث عن عالم متعدد الأقطاب بات دارجاً، ومن ذلك ما طرحه الوفد الجزائري، والحديث عن العولمة وآثارها، ومن ذلك ما طرحه قيس سعيّد. إذاً، إعادة تطعيم الحوار بجرعة أيديولوجية (من الطبيعي أن يساهم حضور الأسد في تعزيزها في كل الأحوال) باتت مسألة مهمة لتُخرج النقاش من دائرة الحلول الفنية والتقنية البحتة.

٤. حضور الأسد القمة، من جهة، والانفتاح السعودي على إيران، من جهة أخرى، كِلاهما سوف يفرمل أي اندفاعة خليجية إلى التطبيع، وتحديداً في الحالة السعودية، ولا سيما أن نتائج «اتفاقات أبراهام» ليست مشجعة (حتى براغماتياً) في الحالتين الإماراتية والبحرينية، بالإضافة إلى تدهور الحضور الامريكي منذ لحظة ترامب – صفقة القرن إلى لحظة بايدن –التوجه إلى آسيا وإعادة عقيدة أوباما.

آسيا الوسطى والصين

١. ليس غريباً أن تهتم الصين بـدول آسيا الوسطى بسبب عاملين أساسيَّين: الاستفادة من مواردها، وأهمية هذه المنطقة لممرات مبادرة الحزام والطريق. وليس غريباً أن تهتم بالجانب الاستثماري، ولا سيما أن هذه الدول من أقل الدول في مؤشر العولمة، الأمر الذي يعني وجود فرص استثمار كبيرة جداً فيها، تريد الصين أن تحظى بها.

> **ليس غريبا أن تهتم الصين بدول آسيا الوسطى بسبب عاملين أساسيين**

٢. لكنّ الجديد نسبياً هنا، هو العرض الصيني بشأن تطوير القدرات الدفاعية لهذه البلدان، الأمر الذي يعني رغبة الصين في عسكرة مبادرة الحزام والطريق لحماية الموانئ والمطارات ومشاريع البنى التحتية التي ستنجزها. إذاً، الحالة الأمنية التي تعيشها آسيا الوسطى انقلبت، فمن وجود قواعد عسكرية امريكية في أوزبكستان وقرغيزيا (تم تفكيكها بالكامل)، إلى اقتراح أن تستخدم واشنطن القواعد العسكرية الروسية لمحاربة الإرهاب في أفغانستان، إلى الوجود الصيني اليوم، الأمر الذي يعني ذوبان الوجود الأمني الامريكي في تلك

المنطقة من العالم، في ظل المقترحات الأمنية الصينية الجديدة والحضور الروسي التاريخي.

٣. ثمة أمر جديد ثالث في حالة آسيا الوسطى، فالاندفاع الصيني (الأمني تحديداً) في اتجاه هذه المنطقة من العالم، لم يكن مرحَّباً به بالكامل روسياً، لولا التقارب الصيني الروسي الذي عززته المواجهة الأطلسية الروسية، الأمر الذي جعل توزيع الملفات بين القوتين (روسيا والصين) أكثر مرونة من بدايات التفاهم السوفياتي الصيني في بداية الخمسينيات، وبطبيعة الحال أكثر من محطات الخلاف في السبعينيات.

مجموعة السبع

مع تراجع أهمية مجموعة السبع في مقابل منظمات اقتصادية أوسع وأثقل وزناً («البريكس» أو «شنغهاي»)، باتت البيانات الختامية الصادرة عن المجموعة مهتمة بالصراع الجيوسياسي العالمي والتنافس الأمني، بصورة أكبر من السابق:

١. دعم «البيئة الحرة والمفتوحة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومعارضة أي تغيير أحادي الجانب للوضع الراهن»، والمقصود هنا تايوان، والمناورات البحرية الصينية المشتركة مع إيران وكذلك مع روسيا. وكل إشارة إلى «بيئة مفتوحة وحرة» هي استكمال للخطاب الليبرالي الامريكي في ترهيب دول العالم من الصين أو روسيا.

٢. تستمرّ مجموعة السبع في تأكيد المبادئ والقيم العالمية (الاستناد إلى الأمم المتحدة، الديمقراطية، حقوق الإنسان... إلخ)، لكنّ ما يتغير في العالم اليوم أن دول مجموعة السبع لم تعد المنصّة المنفردة للتنظير الحقوقي، فتقارير نقد الديمقراطية الامريكية مستمرة في الصدور من جانب الخارجية الصينية، كما أن اجتماعات شنغهاي وحتى دول آسيا الوسطى في الصين باتت تمتلك نسختها الخاصة عن الخطاب الحقوقي. وبذلك، يمكن القول إن مجموعة السبع فقدت «فرادة» قاموسها.

٣. تقدّم مجموعة السبع وعوداً بـ ٦٠٠ مليار دولار، يتم إنفاقها حتى عام ٢٠٢٧م، لمصلحة مشروع الاستثمار والبنية التحتية العالمي PGII. ويبدو ذلك في كل الأحوال منافسة اقتصادية ضعيفة نسبياً مع ما تطرحه مبادرة الحزام والطريق من مشاريع تتجاوز التريليون، وبدأت ترى النور فعلاً.

> **من هذه القمم بدت ملامح العالم الجديد آخذة في التشكل**

٤. تحاول مجموعة السبع دفع عجلة الطاقة النظيفة إلى أقصى سرعة، محاولة تحقيق «صفر – انبعاث» بحلول عام ٢٠٥٠م، والتخلي عن الاعتماد على روسيا في تزويد الطاقة. في كل الأحوال، حتى اللحظة، لا تبدو سرعة الاستبدال لمحطات الطاقة التقليدية مبشّرة بتحقيق هذا الهدف عام ٢٠٥٠م. وفي جانب آخر، ما زالت أوروبا والولايات المتحدة، ضمن المؤشرات العالمية، متخلفتَين عن الصين في ميدان البحث والتطوير للطاقة النظيفة.

من قمة عربية بأثر أقل للاستقطاب الغربي، إلى قمة لدول آسيا الوسطى في الصين، إلى قمة مضطربة لدول مجموعة السبع، ملامح العالم الجديد آخذة في التشكّل.

*رئيس تحرير موقع «الميادين نت»

الموسم الثاني للإنصات المركزي